

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 5

الجمعة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

دولار، والصيانة المستمرة للأسلحة النووية وتطويرها وتحديثها - حوالي 13 000 رأس حربي - وزاد على ذلك تدخل الاتحاد الروسي في أوكرانيا. وقد دفع ذلك انعدام الثقة والتوترات بين أكثر القوى العالمية عسكرة إلى أقصى حد.

إن الحرب، بمستوياتها العالية من العنف، والأزمات الإنسانية وأزمات الهجرة الواسعة النطاق، وتدهور الاقتصاد الذي لا يزال يشهد آثار الجائحة، قد زادت من خطر استخدام الأسلحة النووية وسط سباق التسلح الذي لا ينتهي أبداً - حتى لو كان ما هو واضح هو أن حالة التأهب والهشاشة التي نجد أنفسنا فيها ترجع في نهاية المطاف إلى وجود تلك الأسلحة.

وبعد 12 عاماً دون إحراز تقدم في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شهدنا الفشل في التوصل إلى اتفاقات في مؤتمرها الاستعراضية العاشر. وتظل العقبة الرئيسية أمام إحراز تقدم فعال في مجال عدم الانتشار هي المصالح الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية التي تضع تصوراتها عن سياسات القوة والأمن في المقام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعول على تعاون الوفود لاحترام الحد الزمني للبيانات والتكلم بسرعة معقولة للسماح بالترجمة الشفوية الكافية. ويمكن نشر البيانات الأطول عبر بوابة البيانات الإلكترونية eStatement.

السيدة ألفارادو (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة جهود اللجنة الأولى. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بيرو في ممارستكم الكاملة لواجباتكم. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين، ولا سيما زميلي وصديقي السيد مارسيلو زامبرانا ممثل بوليفيا، الذي يشرفنا في منصبه كنائب للرئيس.

تنعقد اللجنة الأولى في سياق جيوسياسي يبعث على القلق البالغ. فقد تزايد الإنفاق العسكري الذي تجاوز لأول مرة تريليوني

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ولم يحرز تقدم يذكر، أو لم يحرز أي تقدم، في آخر اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. بل على العكس من ذلك، شهدنا انتكاسات، مثل عدم إدراج الذخيرة في العمليات الرامية إلى تنظيمها بصرامة. ونشير إلى أن المبادرة الموازية لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لوضع إطار شامل لإدارة الذخيرة خارج برنامج العمل تعني، من الناحية العملية، استبعاد مسألة الذخيرة الحاسمة من آلية الأمم المتحدة الوحيدة المعنية بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتضمن التزامات سياسية ملزمة قدمتها جميع الدول قبل أكثر من عقدين.

ويتضمن جدول الأعمال العاجل لنزع السلاح أيضاً الحاجة الحتمية إلى السيطرة على إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعمل التوترات الجيوسياسية الحالية على تسليط الضوء على الحاجة إلى الإدارة السليمة للفضاء السيبراني. وقد أحرز بعض التقدم في العام الماضي بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية جديد، وصدور تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135)، وبالإضافة إلى ذلك القرار المشترك 19/76 الذي طرحته دولتان عظيميان في الجمعية العامة. وفي سياق مختلف تماماً، لا نرى الآن المواقف المتعارضة بشأن السلام والأمن السيبراني والتشكيك غير المباشر في الدور الرئيسي للفريق العامل المفتوح العضوية لإكتمالها واضحة للتقليل من مسألة تتعلق بالأمن الدولي لجميع الدول الأعضاء أو جعلها مستقطبة. وبالنسبة لبيرو، فإن أولوية ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في الفضاء السيبراني، وتنفيذ قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول، هي أمور حاسمة شأنها شأن صك مستقبلي لتنظيمها القانوني.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه اللجنة الأولى. فمما يبعث على القلق أن البشرية لا تزال تحت تهديد أسلحة الدمار الشامل وأنها

الأول، من ناحية، وتتحد في المواقف التي تجعل من المستحيل التوصل إلى حل توفيقى ذي مغزى يعزز نزع السلاح النووي، من ناحية أخرى.

تؤكد هذه الحقائق الأهمية والوجاهة الهائلتين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي تعد بيرو طرفاً فيها. وفي أعقاب الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا، اعتمدنا إعلاناً وخطة عمل توجز تنفيذها، تمشياً مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل إحراز التقدم في التوقيع على اتفاقات لتخليص مناطق جديدة من وجود الأسلحة النووية والتهديد بإنشائها، ولا سيما في المناطق التي تشهد توتراً شديداً. مهدت أمريكا اللاتينية الطريق في وقت مبكر بمعاهدة تلاتيلولكو. ومن هذا المنطلق، نؤيد تأييداً تاماً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية لجميع الدول الأطراف في هذه المناطق ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف ودون شروط.

وثمة مسألة أخرى تعتقد بيرو أنها ذات أولوية في عملنا، وهي الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وقد بات استخدامها العشوائي يودي اليوم بحياة الناس أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة، ولا تزال تؤدي دوراً حاسماً في انتشار العنف والنزاعات المسلحة والأعمال الإجرامية. وبوصفنا جزءاً من المنطقة التي تعاني أكثر من غيرها من آثارها، فإننا نشهد على حقيقة أن الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها إلى مستخدمين غير مآذون لهم يؤثران على انعدام أمن المواطنين ويؤثران على الحكم الرشيد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على التنمية والسلام الداخلي. ويؤدي انتشارها ونقلها على نطاق واسع إلى مناطق الحرب إلى تغذية السوق غير القانونية، وعبرها الحدود حتى إلى المناطق التي قد ينظر إليها على أنها مستقرة.

إن الأسلحة النووية تمثل تهديداً وجودياً خطيراً للبشرية. لذلك تشدد نيجيريا على أهمية القرار 34/70 بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف.

ويدرك وفد بلدي العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن أي استخدام متعمد أو عرضي للأسلحة النووية. ولتلك الغاية، يهيب وفد بلدي بجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتفكيك أسلحتها النووية والتخلي عنها.

وتظل الأسلحة النووية هي العوامل الجوهرية للدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء عليها هو الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح ضمن نطاق واسع من الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. وفي هذا السياق، تؤيد نيجيريا بقوة جميع الجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية ونزع الشرعية عنها بوصفها شرطاً مسبقاً أساسياً لصون السلام والأمن الدوليين. وبهذه الروح، يذكر وفد بلدي ببدء نفاذ المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية في 22 كانون الثاني/يناير 2021. وتظل نيجيريا فخورة بمشاركتها في العمليات التي أفضت إلى اعتمادها، إلى جانب أنها كانت من أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها. ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، على اغتنام الفرصة للتوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها في وقت مبكر، والسعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويعيد وفد بلدي من جديد التأكيد على دعمه الكامل لاعتماد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الإعلان المعنون "التزامنا بعالم خالٍ من الأسلحة النووية"، الذي أعاد التأكيد على أن العزم على تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية أمر مرغوب فيه. ويؤكد وفد بلدي من جديد أيضاً دعمه لخطة عمل فيينا، التي اعتمدت في الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة

بحاجة إلى بناء توافق في الآراء حول الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي. ولا يمكننا أن نستمر في مناقشة مسائل الأسلحة الخطيرة التي تؤثر علينا جميعاً بينما نخضع لاستراتيجيات القوة العالمية لقلّة من الدول. تعمل الدبلوماسية على حل النزاعات. ولهذا السبب يجب أن نستفيد من هذا الحيز للحوار والتعاون لإيجاد التوازنات والتوفيق بين المصالح والمثابرة على تهيئة الظروف لتحقيق السلام والأمن.

السيد إيدوكبا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يهنئكم وفد نيجيريا، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في هذه الدورة السابعة والسبعين. كما نهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2). ونود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفقتنا الوطنية.

انضم وفد بلدي، في الدورة السابقة للجمعية العامة، إلى الدول الأعضاء الأخرى لتسليط الضوء على التحديات الهائلة التي تواجه عالمنا. وللأسف، لم يتغير شيء يذكر حتى الآن من أجل توفير الثقة والحد من التحديات الهائلة التي تواجه السلام والأمن العالميين.

ويكرر وفد بلدي الإعراب عن قلقه المستمر إزاء الحالة الراهنة الصعبة والمعقدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تدعو نيجيريا إلى بذل جهود متجددة لحل المأزق الحالي في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه.

وتؤكد نيجيريا من جديد موقفها بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل الأولوية العليا المتفق عليها للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د-10/2). وتشعر نيجيريا بقلق بالغ إزاء عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية والتهديدات التي يشكلها ذلك لنظام عدم الانتشار وهيكل الأمن الدولي.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشترك المركز في أنشطة موجهة نحو وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد غوناراتنا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أعتتم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأؤكد لكم دعمنا في إجراء مداولاتنا بطريقة مثمرة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2)، ويود أن يشدد على ما يلي بصفتنا الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدأ بتعبير ملطف بالقول إننا نعيش في عالم من أوجه عدم اليقين الشديد. ربما لا يوجد شيء أكثر تأكيداً. وأوجه عدم اليقين هذه هي في نواح كثيرة من صنعنا: التدمير البيئي المستمر للكوكب؛ والجائحة الذي يبدو أننا نجحنا في إدارتها بتكلفة كبيرة، ولكننا لم نتغلب عليها تماماً بعد؛ والنظام المالي الدولي، كما قال الأمين العام نفسه، المفلس أخلاقياً وغير القادر أو غير الراغب في التحرك بسرعة لمساعدة البلدان على الخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجهها؛ والفضاء الإلكتروني غير المنظم الذي يتحول بسرعة إلى تهديد لأننا واستقرارنا الجماعي. وباختصار، فإن اللجنة الأولى، المكلفة بمهمة التداول بشأن مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح، تجتمع في وقت يتضاءل فيه الأمن للجميع بلا شك. ويضاف إلى ذلك المزيج السمي استمرار عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، والتهديد الذي تشكله الأسلحة الفتاكة وذاتية التشغيل، وخطر تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه، واستمرار انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يجعله واحداً من أكثر التجارات ربحاً.

ولا يزال الهيكل العالمي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة يواجه تهديدات خطيرة تشكل في حسن نية جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية. وفي مرحلة كهذه بالتحديد، نحتاج إلى أن ندرك التحديات الجديدة التي تنتظر النظام المتعدد الأطراف، وأن نعمل على التصدي لها، وأن نتخذ خطوات فعالة للتصدي للمخاطر وتنشيط التعاون العالمي،

المعقود في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 تموز/يوليه بغية تيسير التنفيذ الفعال وحسن التوقيت لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وأهدافها وغاياتها. ونيجيريا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تظل ملتزمة أيضاً بمعاهدة بليندابا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر درعاً للقارة الأفريقية.

ويؤكد وفد نيجيريا أهمية مواصلة احترام الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتشدد على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كفالة التزام الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات، وكذلك في تقديم وتعزيز المساعدة التقنية والتعاون من خلال تعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتقنا جميعاً التزام بحماية البيئة باحترام الوقف الاختياري للتجارب النووية، بينما نعمل بدأب لتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة، إلى أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير.

ويشدد وفد نيجيريا على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وعلى أهمية ليس الحفاظ عليها فحسب، بل أيضاً تحقيق أهدافها التداولية. وتنضم نيجيريا إلى الأعضاء الآخرين في إعادة تأكيد أهمية العمل المنوط بمؤتمر نزع السلاح.

ولا يزال وفد بلدي ملتزماً ببرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ويتجلى التزامنا كذلك في توقيعنا وتصديقنا على الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل، فضلاً عن إقامة شراكات قوية مع الاتحاد الأفريقي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والمنظمات الأخرى ذات الصلة وتعزيز تلك الشراكات. علاوة على ذلك، أنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية مركزاً وطنياً لمراقبة الأسلحة

فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، مع نظام للتحقق وأحكام لتعزيز المواد الكيميائية للأغراض السلمية. ونأسف لعدم اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء، وتسييس المسائل. وتؤكد سري لانكا من جديد أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يدل على ازدراء تام للبشرية ويستحق الشجب ويتعارض مع أحكام الاتفاقية، فضلا عن أي قاعدة قانونية مقبولة. ويتحتم تحقيق العالمية الكاملة للاتفاقية.

وتعتقد سري لانكا أيضا أن من الحقوق السيادية لجميع الدول استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصرا. وينبغي منع خطر تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لأنه يهدد وجود الحياة المعاصرة ذاته. وفي هذا الصدد، يتحتم أيضا تعزيز النظام القانوني الحالي المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. ونرحب بمبادرة الأمين العام لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الفضاء الخارجي كجزء من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وسري لانكا ملتزمة بالمبادئ الأساسية لمعاهدة الفضاء الخارجي. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، قدمت سري لانكا ومصر معا مشروع قرار إلى اللجنة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يظل مشروع القرار هذا العام يحظى بتأييد واسع من الأعضاء.

واليوم، لا تزال التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قائمة وتسهم في استمرار توافر الأسلحة في أيدي الأطراف من غير الدول. وبينما تحيط سري لانكا علما بتحقيق نتائج ملموسة في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، فإنها تأمل أن تسهم الالتزامات التي قطعت في ذلك الاجتماع في إنشاء إطار معياري لمراقبة الأسلحة الصغيرة. وسري لانكا، بوصفها بلدا شهد نزاعا دام ثلاثة عقود وانتهى في عام 2009، شاهد مباشر على الدمار العبيث الذي سببه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

بينما نحرز تقدما فعالا نحو عالم أكثر أمنا. ونشدد على أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها هيئة تداولية مخولة بالنظر في التحديات الراهنة لنزع السلاح العالمي وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. ونرحب بمداولات الهيئة هذا العام وبعتمادها بتوافق الآراء لنصي الفريقين العاملين. ونذكر باعتزاز أنه تحت رئاسة سري لانكا لحركة عدم الانحياز تم عرض قرار أدى إلى عقد أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في عام 1978.

ونشدد أيضا على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، ونؤكد على الضرورة الحيوية لينهض بمهمته الموضوعية المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي، يبدو أن تحديث الترسانات النووية، وإجراء البحوث بشأن الرؤوس الحربية النووية ومنظومات إيصالها وتطويرها، مع التغني بمواظ الحد من المخاطر النووية، هي الحقيقة التي نشعر بالارتباك إزاءها، كما شهدنا في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، حيث احتلت الركيزة الأولى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي نزع السلاح النووي، مراتب متأخرة على قائمة الأولويات.

وما فتئت سري لانكا ترحب بأي جهد ثنائي ومتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. ومن الإنصاف القول إن عدم الانتشار ونزع السلاح متعاضان، وأن أحدهما يستمد الشرعية والمصداقية من الآخر. والسعي إلى عدم الانتشار مع تجاهل نزع السلاح النووي ينشئ ناديين - الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها - ومن ثم فهو غير مستدام. وبالنظر إلى الحالة الراهنة لاختلال التوازن والتهديد الذي تواجهه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من الإنصاف أن ندعو إلى إجراء مفاوضات لبدء العمل بشأن معاهدة ملزمة قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن سري لانكا طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام 1993. وهي اليوم معاهدة شاملة متعددة الأطراف تنزع الشرعية عن

وترحب سري لانكا بمداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن إنشاء اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. ونأمل أن تقضي تلك المداولات إلى نتائج منطقية ومثمرة.

إننا نعيش في وقت تراجع فيه التنمية البشرية على مستوى العالم خلال العامين الماضيين، ويبدو أن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعيد المنال بشكل متزايد. وغني عن القول إنه بما أن الإنفاق العسكري العالمي يبلغ حوالي تريليوني دولار، فإن تحويل النفقات من العمليات العسكرية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة يمكن أن يغير قواعد اللعبة في جهودنا الرامية إلى جعل الكوكب آمنا وصحيا وسلميا.

السيد الزدجالي (عمان): السيد الرئيس، يطيب لي في مستهل بياني، الذي أدلي به نيابة عن وفد سلطنة عمان، أن أقدم لكم ولسائر أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم، مؤكدا استعداد وفد بلدي للتعاون معكم ومع سائر وفود الدول الأعضاء نحو بلوغ الأهداف والغايات المنشودة.

كما أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لما جاء في بيان كل من الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والممثل الدائم لجمهورية العراق الشقيقة باسم المجموعة العربية بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي (انظر A/C.1/77/PV.2).

لاحظنا خلال هذه الدورة حالة من القلق التي أبدتها العديد من وفود الدول الأعضاء إزاء الوضع الراهن في ساحة نزع السلاح، حيث إن البيئة الأمنية اليوم باتت أكثر تعقيدا وخطورة من أي وقت مضى، مما قد يعرض الأمن والسلام الدوليين لمزيد من التحديات، حيث نعتقد أن السبب الرئيسي في ذلك يعود للابتعاد عن المضامين السامية والمقاصد النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي أكدت على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل الخلافات بالطرق السلمية والتعاون لما فيه خير وصالح الدول والشعوب. يدعو وفد بلدي

وتجسيدا للالتزام القوي لحكومة سري لانكا والتقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن لإزالة الألغام من المناطق المتضررة من النزاع السابق في البلد، انضمت سري لانكا إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 - إزالة الألغام - من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي تغطي الفترة 2021-2022، وستعمل جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى في اللجنة لدعم الدول الأطراف في جهودها التنفيذية.

مع استمرار عدم الاستقرار في الأمن الدولي والأدلة المتزايدة على استخدام أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل في النزاعات المعاصرة، هناك حاجة ماسة إلى إطار قانوني دولي متفق عليه للحماية من المخاطر الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية الخطيرة التي تشكلها منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. واعترافا بذلك التهديد، فإن الأمين العام، في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982)، يدعو الدول إلى وضع حدود متفق عليها دوليا لأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل. وبعد أن بدأت سري لانكا مناقشات على مستوى الدول بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل خلال رئاستها للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإنها تشجع فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على مواصلة تلك العملية. ونأمل أن تعتمد الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية تقريرها وتوصياتها في اجتماعها المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، وأن تعمل الدول على وضع قيود مانعة وتنظيمية على استخدام منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. إنه لأمر سيء بما فيه الكفاية أننا مضطرون لمناقشة طرق منع البشر من قتل بعضهم البعض. ولكن ميكنة العملية ستكون بمثابة تنازل عن القدر القليل المتبقي من الإنسانية في قوانين الحرب، ومن المؤكد أنها تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تشجع الحرب، وتعزز السلام وتحافظ على حقوق الإنسان.

ومع استمرار نمو وتوسع مشهد التهديدات السيبرانية، تدرك سريلانكا أن الانتقال الرقمي العادل على الصعيد العالمي يتطلب مواجهة التحديات المعاصرة، بما في ذلك الحوكمة الرقمية. ونعتقد أن الجهود التعاونية، من خلال الحوار المؤسسي وتدابير بناء الثقة، يمكن أن تعزز بيئة تكنولوجيا معلومات واتصالات للعالم تتسم بالانفتاح والأمن والاستقرار وسهولة الحصول عليها.

وضمانات وقرارات منظومة قانونية متكاملة لنظام عدم الانتشار، التي لا بد من المحافظة عليها، وعدم الانقراض منها أو تجزئتها ضمان العالمية ومصداقية نظام عدم الانتشار.

كما رحب بلدي بانعقاد الدورتين الأولى والثانية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برئاسة كل من المملكة الأردنية الهاشمية في عام 2019 ودولة الكويت في عام 2021، ونجدد دعماً للجهود التي تبذلها جمهورية لبنان الشقيقة لعقد الدورة الثالثة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو كافة الدول، وعلى وجه الخصوص الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار إلى المشاركة الفعالة في المؤتمر والسعي إلى تسهيل التوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الأمر الذي نعتقد أنه سيساهم كثيراً في إنهاء النزاعات وإقامة منطقة يسودها الأمن والاستقرار والتعايش المشترك.

يجدد بلدي موقفه الثابت حول ضرورة تعزيز التكاتف الدولي لتحقيق الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، ويؤكد على الحق المكفول للدول الأطراف دون استثناء للحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وذلك ضمن الضوابط الدولية التي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو سائر الدول إلى العمل على ترجمة تلك التعهدات وجعلها واقعا ملموسا دونما تسييس وانتقائية اتساقا مع أحكام المعاهدات الدولية والقانون الدولي.

كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي المشترك في مجال أمن المعلومات والاتصالات، خاصة صناعة الأمن السيبراني. وأشار هنا إلى تلك الجهود التي تبذلها حكومة بلدي من خلال البرنامج التنفيذي لصناعة الأمن السيبراني وإطلاق العديد من الأنشطة الابتكارية في هذا المجال وتنظيم التمرين الوطني لتقييم الجاهزية للاستجابة للطوارئ المعلوماتية والمؤتمر البرامج التوعوية الأمنية للأمن السيبراني التي تم تنظيمها في سلطنة عمان، معبرين عن شكرنا لسائر الدول والهيئات الإقليمية والدولية المشاركة. ونأمل أن يستمر هذا التعاون لما له من فوائد إيجابية قصوى لسلطنة عمان والمنطقة.

سائر الدول الأعضاء إلى العمل سوياً بروح الشراكة والمسؤولية لترميم التصدعات في منظومة العمل الدولي المشترك، وذلك للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين وإقامة نظام عالمي يراعي متطلبات الأمن والاستقرار لكافة الدول والشعوب حول العالم دون استثناء ضمن مفهوم الأمن المشترك للجميع.

يضم وفد بلدي صوته لمن سبقوه ممن أعربوا عن أسفهم لعدم تمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، من الخروج بوثيقة ختامية. ونعرب عن قلقنا للمعوقات التي تعترض إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي هي بمثابة مخالفة صريحة لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الظروف والتحديات التي يمر بها عالمنا المعاصر، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة الحيوية من العالم تدفعنا إلى تجديد الدعوة للعمل الجاد والمسؤول وبخطوات ثابتة نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى وإقامة سلام دائم وشامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط على أساس المرجعيات ومبدأ حل الدولتين. ذلك في وجهة نظرنا هو الطريق الأنسب للأمن والاستقرار والتعايش السلمي في منطقة الشرق الأوسط.

تنطلق رؤية بلدي سلطنة عمان من أن العلاقات بين الدول يجب أن ترتكز على أسس ثابتة من الثقة والاحترام المتبادل والالتزام بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، حيث إن ذلك من وجهة نظرنا يعد من المرتكزات الأساسية لتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وانطلاقاً من هذه الرؤية، أولى بلدي ولا يزال أهمية قصوى للمعاهدات الدولية في مجال نزع السلاح والتي من بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1970 واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972 ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية لعام 1997. ويعتبر أن هذه المعاهدات وما صاحبها من بروتوكولات إضافية

لقد قبل العالم منذ وقت طويل بالأخطار التي يتعرض لها الجنس البشري من جراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب، ستواصل ليسوتو الدعوة إلى إزالة وتدمير جميع الأسلحة النووية التي لا مكان لها في المجتمع المتحضر المعاصر. وقد شهدت ساحة نزع السلاح والأمن الدولي بعض التقدم مؤخراً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير في مجال نزع السلاح النووي، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد تفاقمت الحالة بسبب المخزون الحالي من الأسلحة النووية وتحديثها، مما يلقي بظلال من الشك على آفاقنا في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل القريب. وتثير تلك التطورات شواغل من أن خطر الاستخدام النووي أخذ في الازدياد وأن الالتزامات القانونية بعدم الانتشار ونزع السلاح يجري تقويضها. ومن المؤكد أن تلك الحالة تستدعي اتخاذ إجراءات من جانبنا بوصفنا دولاً أعضاء.

ونود أن نشدد على أن ليسوتو ملتزمة التزاماً قوياً بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وستواصل دعم مبدأ نزع السلاح الكامل بوصفه الشرط الأساسي لصون السلام والأمن الدوليين. وبتلك الروح نقدر الاجتماع الأول المقبل للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه، والاعتماد التاريخي للإعلان السياسي وخطة العمل، اللذين سيساعدان على تحديد مسار تنفيذ المعاهدة ويمهدان الطريق نحو هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن وفد بلدي سيواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز النسيج المؤسسي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

ولا يزال امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكل التهديد الرئيسي لبقاء البشرية. ومن المحزن أن الخلاف لا يزال قائماً بين الدول الأعضاء بشأن كيفية التغلب على تلك المشاكل. لقد حان الوقت لكي يظهر المجتمع الدولي عزمه والتزامه بكفالة معالجة مسألة تحديد الأسلحة على أساس متعدد الأطراف بغية كفالة السلم والأمن العالميين. لقد تعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لحالات الأزمات في أجزاء كثيرة من العالم وهي تضطلع بولايتها المتمثلة

ختاماً، لا تقوتني الفرصة أن أجدد دعوة بلدي لسائر الدول للعمل سوياً بروح التعاون والمسؤولية نحو إقامة عالم أكثر أمناً واستقراراً.

السيد تلالاجو (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونحن واثقون بأن خبرتكم وموهبتكم وطاقتكم ستكفل نتيجة ناجحة لعمل اللجنة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

إننا نعيش في أوقات تتسم بعدم اليقين، والحاجة إلى تأمين المجتمع العالمي لم تكن قط أكبر مما هي عليه الآن. ومن المحزن أن التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل ما زال يحطم آماننا في عالم يسوده السلام. وذلك على الرغم من أن الجمعية العامة اعتمدت على مر السنين قرارات عديدة بشأن مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. وتشكل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية خطراً واضحاً وقائماً على السلام والأمن العالميين. إن حالة السلام والأمن في العالم تزداد سوءاً تدريجياً، مع تكرار النزاعات واندلاع نزاعات جديدة في أجزاء كثيرة من العالم. ولم يؤد ظهور جماعات متطرفة وكيانات إرهابية جديدة إلى تفاقم المشكلة فحسب، بل هو تذكير صارخ بأنه يجب علينا أن نعمل بشكل جماعي للاضطلاع بالمسؤولية الأخلاقية الملقاة على عاتقنا لضمان تمتع الناس في كل مكان بالحق في السلام ووقدية الحياة.

لقد أظهر المجتمع الدولي عزمه الجماعي من خلال اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بأغلبية ساحقة في عام 2013 وشهد دخولها حيز التنفيذ في العام التالي. غير أن الأسلحة التقليدية ما زالت تجلب لنا حزناً يفوق الوصف في العالم النامي. والتنفيذ العادل والمتوازن والقوي لمعاهدة تجارة الأسلحة أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق أهداف المعاهدة في تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية والمساهمة في مكافحة عمليات النقل غير المشروعة.

الامتثال تلك. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات وتركيز الجهود الدولية على تنفيذ التزامات الدول والامتثال لها والتحقق منها.

وعلى الجبهة النووية، تواصل إسرائيل دعم النظام العالمي لعدم الانتشار. وللأسف، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا توفر في حد ذاتها علاجاً للتحديات الأمنية الفريدة في المنطقة، ناهيك عن الانتهاكات المتكررة للمعاهدة من جانب بعض الدول الأطراف فيها. وقد ارتكبت أربع من الحالات الخمس للانتهاكات الخطيرة لمعاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط، ومعظمها من جانب سورية وإيران. وتواصل إسرائيل، من جانبها، دعمها للنشط لنظام عدم الانتشار النووي وتسهم في أنشطة السلامة والأمن وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى مدى عقود الآن، ما فتئت إيران تتقدم بسرعة في برنامجها النووي غير المشروع، وتمتلك حالياً كميات كبيرة من المواد النووية عالية التخصيب. وفي الوقت نفسه، أحرزت إيران تقدماً كبيراً في معالجة معدن اليورانيوم، فضلاً عن تطوير وتصنيع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. ولا تزال إسرائيل تعترض على العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة المعيبة أساساً. هذه التطورات، وخاصة تراكم المعرفة التي لا رجعة فيها من قبل إيران، تجعل خطة العمل الشاملة المشتركة عديمة القيمة، حتى من وجهة نظر الانتشار. إذ كيف يمكن التفاوض على اتفاق نووي ينتهي في غضون عامين فقط - صفقة من شأنها أن توجه مئات الملايين من الدولارات إلى خزائن نظام قاتل؟ كيف يمكن للمرء أن يصدق حقاً الالتزامات التي قطعتها حكومة شمولية قتلت امرأة شابة، هي مهسا أميني، لأنها لم ترتد غطاء الرأس على النحو الواجب، ثم ذبحت أولئك الذين احتجوا على هذه الوحشية؟ كيف يمكننا أن نثق في رجال الدين الذين تطلق طائراتهم الهجومية بدون طيار في سماء أوروبا ونحن نتكلم؟ كيف يمكن لأحد أن يرغب في صفقة تسمح للدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم بمواصلة برنامجها للقذائف التسيارية العابرة للقارات؟

في صون السلام والأمن الدوليين. ومع تزايد عالمية مشاكل اليوم، أصبحت تعددية الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى. وهناك حاجة إلى إظهار أهمية تعددية الأطراف بوصفها جانبا رئيسيا من جوانب العلاقات الدولية. نود أن نعرب عن قلقنا وخيبة أملنا لأننا فشلنا، في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد هنا في نيويورك في آب/أغسطس 2022، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية بعد أربعة أسابيع من المداولات. ويحدونا الأمل في أن يتيح المؤتمر فرصة لجميع الدول الأعضاء لبناء توافق في الآراء والعمل بجدية لتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار.

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً تأييد ليسوتو لجميع القرارات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إننا نتطلع إلى عالم يعيش فيه الناس في سلام، مدركين لإنسانيتهم المشتركة ومسؤولياتهم المشتركة تجاه بعضهم البعض، وتجاه الكوكب وتجاه الأجيال المقبلة. إن القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو الكفالة الوحيدة غير المشروطة ضد العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن هذه الأسلحة.

وأخيراً، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأشدد على أن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لن تحقق نتائج ملموسة إلا إذا ولدنا الإرادة السياسية اللازمة لدعم العملية.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

لا تزال أسس تحديد الأسلحة وعدم الانتشار تواجه تحديات من الدول المارقة. ويعاني الشرق الأوسط من عدم امتثال مزمن لمعايير عدم الانتشار وتحديد الأسلحة والتزاماتها وآلياتها. ومما يؤسف له أن ثقافة عدم الامتثال وتجاهل الالتزامات والمعايير الدولية تلك أصبحت شائعة جداً وخطيرة جداً في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ومما يبعث على القلق، يبدو أن المجتمع الدولي مستعد لقبول وجود ثقافة عم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي الكلمة بشأن نقطة نظام. أرجو من السيد رئيس الجلسة أن ينبه المتكلمين والمتكلم الحالي بالذات إلى الالتزام بقواعد الخطاب الدبلوماسي تحت قبة الأمم المتحدة وعدم ذكر أي ألفاظ تسيء إلى أسماء الدول الموجودة في هذه القاعة، ونتمنى فعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على مداخلته التي ستؤخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في ذلك الصدد، قدمت إسرائيل تقريرها السنوي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقريرها السنوي عن الإنفاق العسكري، وتقريرها الذي يقدم كل سنتين إلى برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إسرائيل تقريرها الوطني عن الامتثال للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها الثاني المعدل. وعلاوة على ذلك، انضمت إسرائيل إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بصفة مراقب ومددت وقفها الاختياري لجميع مبيعات الصادرات أو غيرها من عمليات نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد لفترة إضافية مدتها ثلاث سنوات، حتى تموز/يوليه 2023. كما أن إسرائيل دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة.

أصبح مجال الأمن السيبراني أكثر أهمية كل يوم، كما اتضح الشهر الماضي تحديدا من الهجوم السيبراني الإيراني الخطير على البنية التحتية في ألبانيا. ولهذا السبب تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين في الفضاء السيبراني. يستند موقع إسرائيل العالمي في المجال الرقمي إلى بيئة محلية قوية يشجع على مشاركة المعلومات في صورة آنية وتطوير منهجيات شاملة. ولذلك ينبغي تعزيز المبادئ الأساسية التي تستند إليها البيئة الإلكترونية الإسرائيلية على الصعيد العالمي بغية تعزيز القدرة على الصمود عالميا من خلال البرامج العملية للتعاون وبناء القدرات.

وبالتوازي مع مساعي إيران النووية، فإنها تواصل انتهاكها الخطير لالتزاماتها المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن تقدم تفسيرات موثوقة من الناحية التقنية لوجود جزيئات اليورانيوم في ثلاثة مواقع مختلفة غير معلنة. ويشكل عدم امتثال إيران دليلا آخر على أن إيران لديها ما تخفيه، وهو برنامج نووي عسكري. ومع ذلك، يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي بينما تهول إيران نحو امتلاك الأسلحة النووية. الشيء الوحيد الذي سيفعله إغلاق الملفات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران لأسباب ذات دوافع سياسية هو محو شرعية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تماما. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي رقيبنا النووي الدولي، وليست بديقا سياسيا.

على الرغم من بدء عملية نزع الأسلحة الكيميائية في سورية منذ عام 2014، شهدنا مئات الحوادث التي استخدم فيها نظام الأسد الأسلحة الكيميائية في البلد ضد الشعب السوري. إذ نسب تقريران صادران عن فريق التحقيق تحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية الحكومة السورية عن خمس هجمات كيميائية مختلفة على المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي يقظا في التعامل مع التحدي المتمثل في عدم امتثال سورية من أجل منع المزيد من تآكل القاعدة المطلقة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وإعادة تأكيدها. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل التحقيق في قدرات سورية ونشاطها الحالي فيما يتعلق ببرامجها للأسلحة الكيميائية.

ولا يزال وجود أنشطة نووية غير معلنة في سورية ذا صلة ومثير للقلق، وكذلك الأسئلة المفتوحة المتعلقة بالمواقع والمواد المحددة داخل سورية. وقد تم بناء مفاعل نووي سري في سورية في انتهاك صارخ لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. ولو اكتمل المفاعل، لمهد الطريق أمام نظام وحشي آخر ليصبح قوة نووية. يجب على سورية أن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا تزال الأسلحة التقليدية تحصد أرواح مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء في جميع أنحاء العالم على أساس سنوي.

المعاهدة للمرة الثانية على التوالي أمر مخيب للأمال. ويجب على الدول الأعضاء أن تبذل جهدا جماعيا لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك، نحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها في الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، من المشجع أن ست دول أعضاء صدقت حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2022. ونحث البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التوقيع والتصديق عليها، ونأمل أيضا أن يتسنى إحراز تقدم طال انتظاره بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وننتقل إلى مواصلة الحوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن انضمامها إلى بروتوكول تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية دون تحفظات. ونعترف بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة العالمية الوحيدة المختصة بكفالة السلامة والأمن والضمانات النووية، وسنغافورة، بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة، تؤكد من جديد التزامها بالعمل عن كثب مع الوكالة في الوفاء بولايتها.

ثانيا، ينبغي للدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها من خلال كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي. وترحب سنغافورة بالنتائج التي تحققت في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وتتطلع إلى إنشاء برنامج تدريب دائم بمنحة زمالة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسرنا أن نكون جزءا من فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام 2022، الذي اختتم أعماله في حزيران/يونيه.

ويسر سنغافورة أيضا أن تتاح لها الفرصة للمشاركة في عقد سلسلة حوارات غير رسمية بشأن التعاون والمساعدة الدوليين في مجال إدارة الذخيرة دعما لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية.

وأخيرا، تدعي بعض الجهات الفاعلة في المنطقة أنه يمكن البدء في هيكل أممي شامل في الشرق الأوسط بدون العمل بشكل مباشر مع إسرائيل. كما يزعمون أنه يمكن إنشاء مثل هذا الهيكل بدون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وبدون الحد من التوترات الإقليمية. بل إن البعض يدعي أنه يمكن القيام بذلك دون بناء الثقة والاطمئنان اللازمين فيما بين دول المنطقة، بما في ذلك الدول التي تتجاهل المعايير والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في المنتديات ذات الصلة. وهذا موقف لا يمكن الدفاع عنه. والمبادرات ذات الدوافع السيئة مثل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تتعارض مع المبادئ التوجيهية والمبادئ الراسخة لأي منطقة خالية من الأسلحة النووية ولا تجدي نفعًا. وتبين تجارب المناطق الأخرى أن الأساس الوحيد لأي إطار للأمن الإقليمي هو الرغبة السياسية المتبادلة، مما يعني أنه ينبغي لجميع الأطراف في منطقة ما أن تتعامل مع بعضها البعض، مع مراعاة الشواغل الأمنية لكل دولة. ويجب أن يتم ذلك مع مراعاة الترتيبات التي تتوصل إليها بحرية جميع الدول المعنية، على النحو المنصوص عليه في تقرير هيئة نزع السلاح لعام 1999 عن المبادئ التوجيهية والمبادئ المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولا تنوي إسرائيل المشاركة في هذه المبادرات.

الآنسة لو (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن يؤكد لكم دعم سنغافورة الكامل لدورة مثمرة.

نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وتايلاند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.2).

أولا، تؤكد سنغافورة من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن فشل الجهود الرامية إلى اعتماد وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض

السيد سينكا (بوركينيا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنيكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما أقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين من أجل نجاح عمل اللجنة.

وتؤيد بوركينيا فاسو البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2).

تتيح هذه الجلسة فرصة أخرى لاستعراض التقدم المحرز في السلم والأمن الدوليين. ويجري عملنا في سياق يشوبه قدر كبير من عدم اليقين في مختلف المجالات، بما في ذلك السلم والأمن الدوليين. إن شواغلنا بشأن وجود الأسلحة النووية والرغبة في الحصول عليها وتحديثها هي شواغل مشروعة. فمن المهم أن نتذكر أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا حقيقيا لنا جميعا بعدة طرق، ولهذا السبب يجب أن نعزز جهودنا لتخليص العالم من هذه الأسلحة، التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على مختلف الصُّعد. وفي هذا الصدد، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، اللتين وقع عليهما بلدي في 22 أيلول/سبتمبر، تمثلان خطوة هامة إلى الأمام. وتؤكد بوركينيا فاسو مرة أخرى التزامها الراسخ بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها أداة رئيسية لصون السلم والأمن العالميين. ونعتقد أن من الأهمية القصوى أن تحترم جميع الدول الأطراف الأحكام والالتزامات الناشئة عنها.

لقد رحب وفد بلدي بحقيقة أن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعد عدة تأجيلات، قد عُقد في آب/أغسطس، مما مكن الدول الأطراف فيه من الدخول في حوار مخلص. ولكن نظرا لنتائج المختلطة فإن مسؤوليتنا المشتركة تتطلب منا أن نعمل بلا كلل من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار. فليس لدى العالم خيار. إن المخاطر والأخطار المرتبطة بالأسلحة النووية تجبرنا على القيام بذلك. وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف فيها في الفترة

ثالثا، يجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في وضع معايير دولية للفضاء السيبراني، نظرا لمركزها بوصفها المحفل العالمي والشامل الوحيد لمعالجة هذه المسائل. وينبغي للدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتنفيذ القواعد الإحدى عشرة الطوعية غير الملزمة التي تشكل، إلى جانب القانون الدولي وتدابير بناء الثقة، إطار الاستقرار السيبراني للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتشرف سنغافورة بالمساهمة في ذلك الجهد من خلال دورها في رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025. وقد أتلج صدورنا اعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول لهذا الفريق بتوافق الآراء في دورته الموضوعية الثالثة في تموز/يوليه، ونأمل أن تواصل جميع الدول الأعضاء البناء على ذلك الأساس بغية إحراز مزيد من التقدم في الدورات اللاحقة للفريق.

ونرحب بالاتفاق على إنشاء دليل عالمي لنقاط الاتصال الحكومية الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد نظمت سنغافورة أيضا في آب/أغسطس برنامج الزمالات السيبرانية الافتتاحي المشترك بين الأمم المتحدة وسنغافورة لبناء القدرات في سنغافورة من أجل تزويد كبار المسؤولين من جميع أنحاء العالم بالخبرة المتعددة التخصصات اللازمة للإشراف بفعالية على السياسات والاستراتيجيات والعمليات الوطنية للأمن السيبراني والرقمي. هذه هي مساهمتنا الصغيرة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومستقر وقابل للتشغيل المتبادل.

رابعا، تؤكد سنغافورة من جديد التزامها باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ومركزية القانون الدولي في تنظيم جميع الأنشطة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى ضمان أمن واستدامة تلك المشاعات العالمية. كما نتطلع إلى حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة في 27 تشرين الأول/أكتوبر بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستخدامه.

وتتطلع سنغافورة إلى العمل معكم، سيدي، ومع جميع الدول الأعضاء لتحقيق نتيجة ناجحة في اللجنة الأولى.

في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذلك عن طريق التنظيم الفعال للتجارة في هذه الأسلحة. ولهذا السبب رحب وفد بلدي بنتائج الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما أننا رحبنا بقرار إنشاء برنامج دائم ومتخصص للتدريب في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية تعزيز المعرفة والخبرة التقنية في المجالات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وخاصة في البلدان النامية.

تؤمن بوركينا فاسو إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف بوصفها إطاراً للمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح. ومع ذلك نأسف لأنه على الرغم من الاعتقاد السائد بوجود هذه التهديدات إلا أن الدول تكافح من أجل التغلب على وجهات نظرها المختلفة وتحسين علاقاتها مع بعضها البعض من خلال إطار من الالتزام والمرونة والانفتاح بغية التصدي لتحدياتنا العديدة، والتي تشمل الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل؛ والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، والزيادة المطردة في النفقات العسكرية، والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية، وسباق التسلح في الفضاء الخارجي، والتطورات الجديدة في الهجمات السيبرانية، واستخدام الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وستواصل بوركينا فاسو القيام بدورها في عملية إحلال السلام في عالمنا من خلال الإسهام بشكل جوهري في الجهد الجماعي المبذول للتوصل إلى عالم أكثر أمناً يحترم أطرنا القانونية الدولية. ولهذا السبب لن ندخر جهداً في تعزيز صكوك السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي عالم دائم التغير نواجه فيه تحديات مختلفة ومتعددة، يجب علينا مواصلة جهودنا لتوطيد المكاسب التي حققناها وإحراز المزيد من التقدم. وتدعو بوركينا فاسو المجتمع الدولي بأسره إلى العمل من أجل نزع السلاح العالمي والكمال. إن الأخطار التي تهدد كوكبنا في حالة نشوب حرب أو حادث نووي هي أخطار حقيقية. وفي ضوء

من 21 إلى 23 حزيران/يونيه، يأمل وفد بلدي أن تسهم هذه المعاهدة إسهاماً كبيراً في تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

إن إنهاء التجارب النووية بجميع أشكالها يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق عدم الانتشار النووي. ومن المؤسف أنه بعد مرور 25 عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. وتقع على عاتق جميع البلدان مسؤولية تحقيق ذلك للمعاهدة، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق 2، التي يعتبر تصديقها حاسماً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. إن بلدي يحثها على الانضمام إلى الجهود الجارية. علاوة على ذلك، يظل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ذا أهمية لجهودنا العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. فهذه المناطق القائمة بالفعل في مختلف أرجاء العالم تسهم بلا شك في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، يدعو وفد بلدي إلى تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

لقد رحب وفد بلدي بنتائج دورة عام 2022 لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي عقدت في نيسان/أبريل. وهو لا يشدد على أهمية الحفاظ على الهيئة فحسب، بل أيضاً على أهمية تحقيق أهداف مداولاتها بغية النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وإضفاء الطابع العالمي على اتفاقيتي أوسلو وأوتاوا هو أيضاً أمر ضروري بالنظر إلى العواقب المتعددة التي تنشأ عن استخدام الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو مصدر قلق شديد لبوركينا فاسو وجميع دول الساحل والصحراء، لأن تلك الأسلحة هي المصدر الرئيسي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا. وعلى الرغم من أنها ليست السبب المباشر للأزمات والنزاعات إلا أنها تغذي وتديمها. لذلك، وفي بيئة يشوبها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، تغذي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العنف المسلح وتقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولنا. وينبغي إشراك المجتمع الدولي بأسره

وأخيراً، ثبت أن التوصل إلى اتفاق في إطار العمليات المتعددة الأطراف أمر شديد الصعوبة، لأن قاعدة توافق الآراء يساء استخدامها بانتظام كحق نقض. وقد رأينا ذلك في المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكنه ينطبق أيضاً على صكوك ومسائل أخرى. فعلى سبيل المثال، يبدو أن غالبية أصحاب المصلحة في المناقشات الجارية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل يتفقون على الجوانب الرئيسية التي ينبغي أن يقوم عليها إطار معياري وتشغيلي لهذه الأسلحة، ولكن هذا التقدم لا يمكن أن يمضي قدماً بسبب اعتراض واحد أو أكثر من الأطراف المتعاقدة.

إن البيئة الأمنية المتدهورة التي تتسم بها الحالة الدولية الراهنة تتطلب العمل على جبهات متعددة. ولرغبتني في عدم الإسهاب، سأتناول الجوانب الخمسة التالية.

أولاً، يجب أن نركز على المخاطر التي تزايدت بشكل كبير في السنوات والأشهر الأخيرة والتي تشكل خطراً وجودياً، وأبرزها الخطر النووي. هناك حاجة ماسة إلى التصدي لهذه المخاطر من أجل منع وقوع كارثة إنسانية محتملة واسعة النطاق. كما أن القيام بذلك سيؤدي إلى بناء الثقة الضرورية للعودة إلى طريق نزع السلاح وإحراز تقدم في مجالات مثل عدم الانتشار.

ثانياً، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً للامتثال الصارم للقانون الدولي، بما في ذلك قواعده الأساسية. ويشمل ذلك، بطبيعة الحال، احترام القواعد المتعلقة بسيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية وحظر استخدام القوة. إن انتهاك هذه القواعد مسألة تثير قلقاً شديداً، ويجب اتخاذ تدابير لوضع حد لذلك. والامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي له نفس القدر من الأهمية. وفي هذا السياق، نرحب بالانتهاء مؤخراً من العمل على إصدار إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ثالثاً، البناء على الصكوك القائمة والعمل على تنفيذها الكامل أمر ضروري. ونأسف لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية. ونود في هذا السياق

هذه التهديدات من المهم إعطاء الأولوية لأمننا ورفاهنا الجماعي من خلال أقوالنا وأفعالنا على حد سواء. فيتعين على جميع الدول أن تترك للأجيال المقبلة عالماً أفضل لا يكون فيه بعد الآن سيف الخراب مسلطاً على الرقاب.

السيد ماسميبيان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، نود أن نهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونود أيضاً، سيدي، أن نعرب عن دعم وفدنا الكامل لجهودكم من أجل الوفاء بولايتكم.

إننا نجتمع هذا العام في بيئة شديدة التدهور للأمن الدولي. والاتجاه الرئيسي الذي تثبته هذه البيئة، وهو الاتجاه الجاري منذ بعض الوقت، هو ناتج بصفة خاصة عن منافسة شديدة بين الدول الكبرى وتسارع التقدم التكنولوجي المفضي إلى تطوير أنواع جديدة من الأسلحة. وقد تفاقم هذا الاتجاه بشكل كبير جراء عدوان روسيا العسكري على أوكرانيا، والذي ندينه بأشد العبارات.

لقد أسهمت التطورات الأخيرة في زيادة عدد من المخاطر والأخطار التي يتعرض لها الأمن العالمي. وينطبق هذا بشكل خاص على الأسلحة النووية، نظراً للمخاطر الوجودية التي تشكلها على البشرية. إن تهديدات روسيا باستخدام المحتمل لهذا النوع من الأسلحة ورفع مستوى التأهب المتعلق باستخدامها في الأشهر الأخيرة هي تطور مثير للقلق الشديد. كما تشعر سويسرا بالقلق إزاء الاستخدام المتزايد للعمليات السيبرانية في النزاع المسلح الدائر في أوكرانيا.

علاوة على ذلك، تتجم عن هذه البيئة الدولية المتدهورة آثار كبيرة على الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فالعديد من القواعد تتآكل. ويتم استخدام الأسلحة غير المشروعة، بينما يتم استخدام أسلحة أخرى بصورة غير مشروعة.

وقد تم في السنوات الأخيرة إنهاء صكوك هامة لنزع السلاح. ويجري الآن التشكيك في صكوك أخرى أو استغلالها لأغراض سياسية. ويتعلق هذا على وجه الخصوص بمجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

السيد غوبل (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعين. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي، دعم وفد بلدي الكامل.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

وشأننا شأن العديد من الدول الأخرى، نشعر بخيبة الأمل لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد اختتم أعماله بدون اعتماد وثيقة ختامية. فبعد أربعة أسابيع من المناقشات البناءة وإحراز تقدم كبير بشأن جوانب هامة من معاهدة عدم الانتشار، قررت روسيا استخدام حق النقض ضد التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء على الرغم من استعداد جميع الدول الأطراف الأخرى لاعتماد مشروع الوثيقة. وعلى الرغم من أن هذه هي النتيجة على الورق لكن ينبغي ألا نتجاهل حقيقة أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة، باستثناء دولة واحدة، كانت مستعدة لدعم مشروع الوثيقة الختامية سياسيا. وبالتالي نحن سنبنى على ذلك بينما نتحرك نحو دورة الاستعراض التالية. فلقد ساعدت معاهدة عدم الانتشار لأكثر من 50 عاما في الحفاظ على السلام وإقامة نظام عالمي أكثر استقرارا. وفي ظل الظروف الاستراتيجية والسياسية الراهنة، على وجه الخصوص، يتعين علينا إعادة تأكيد الالتزامات التي قُطعت بموجب المعاهدة وإحراز تقدم في تنفيذها.

إن حرب روسيا العدوانية وغير القانونية على أوكرانيا تحمل بعدا عالميا مزعجا للغاية. وبإطلاق روسيا تهديدات نووية ونشرها أخبار كاذبة في مجال الأسلحة البيولوجية والكيميائية وإظهارها سلوك المواجهة فإنها تقوض أو تنتهك جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

والتهديدات النووية التي كررتها روسيا مؤخرا، مما أثار قلقنا الشديد، تتناقض أيضا بالكامل مع التزام روسيا بالإعلان الذي أصدره في وقت سابق من هذا العام قادة جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا.

التشديد على أن الالتزامات التي قُطعت في المؤتمرات الاستعراضية السابقة تظل هامة وصالحة تماما، ويجب تنفيذ الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها بعد. نأمل أن تحرز دورة الاستعراض المقبلة تقدما في هذا الصدد.

رابعا، يجب أن تقودنا التوترات المحيطة بنزع السلاح القائمة إلى اغتنام الفرص المتاحة لتعزيزها. ويمثل المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة هامة في هذا الصدد. فينبغي بذل الجهود لضمان قدرة هذه الاتفاقية على التصدي للتحديات التي تواجهها، بما في ذلك التحديات التي تشكلها التطورات السريعة التي تحدث في ميدان التكنولوجيا الأحيائية.

وأخيرا، يجب أن يكون من الأولويات أيضا صياغة استجابات جديدة، بل ومعايير جديدة، للتحديات التي نشأت في الآونة الأخيرة. ونود في هذا السياق الترحيب بتكثيف العمل على أمن الفضاء، وخاصة عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ للسلوكيات المسؤولة. إن إحراز تقدم في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هو أيضا أمر ضروري، ونرى أنه ممكن.

وفي المجال السيبراني، نرحب باعتماد التقرير المرحلي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتوافق الآراء. ويتضمن هذا التقرير مقترحات هامة لمواصلة العمل بشأن تطبيق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتنفيذ المعايير الطوعية بشأن السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني.

وفي الختام، نأمل أن تسهم اللجنة الأولى في الجهود المشتركة اللازمة للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها الأمن العالمي وتعزيزه، ولعكس الاتجاه في سباق التسلح نحو العودة إلى نزع السلاح. وستلتزم سويسرا بذلك ليس فقط في عمل اللجنة الأولى ولكن أيضا في عملها كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2023-2024، وخاصة فيما يتعلق بأوليواتها المتمثلة في بناء سلام مستدام وحماية السكان المدنيين.

الانتشار النووي. واتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية، ونحن نؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على هذا المعيار.

لقد تم هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وكذلك غازات الأعصاب المحظورة دولياً مثل تلك المستخدمة في قضيتي السيد سكريبال والسيد نافالني، هو انتهاك صارخ للقانون الدولي. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ومكافحة الإفلات من العقاب. وندعو سورية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعو روسيا إلى تبرئة ذمتها فيما يتعلق بالسيد نافالني.

لقد قامت الرئاسة الألمانية للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، بقيادة مجموعة الدول السبع، بالتركيز على الأمن البيولوجي. واليوم، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، يسرنا أن نستضيف في برلين مؤتمر الشراكة العالمية المعنية بالتحديات الراهنة للأمن البيولوجي. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يجدد جهوده لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. إننا ندين بأشد العبارات حملة التضليل التي يشنها الاتحاد الروسي وتستهدف التعاون بين الدول الأطراف امتثالاً للمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشدد على أهمية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ونشدد على ضرورة تزويدها بالموارد والمعدات والتشغيل على النحو الملائم.

إن التقنيات الناشئة والمخلة بالتوازن تؤثر يوماً على الأمن الدولي. فهي من ناحية تخلق فرصاً جديدة، ولكن استخدامها يشكل في الوقت نفسه تحديات للإطار السياسي والأخلاقي والقانوني والتشغيلي القائم. وتعتقد ألمانيا أن وضع معايير وقواعد ومبادئ للاستخدام المسؤول والسلوكيات المسؤولة يسهم في منع التصعيد وبناء الشفافية والثقة بين الدول.

لقد أصبح المؤتمر الاستعراضي الآن وراءنا، ولكن المهمة التي تنتظرنا هي نفس المهمة. علينا أن نقلل من خطر التصعيد النووي. ومهمتنا هي صياغة خطوات عملية وملموسة، وستواصل ألمانيا تقديم الأفكار بشكل مشترك مع الشركاء، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية والحد من المخاطر والتحقق من نزع السلاح النووي. لقد كان تجديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في عام 2021 لمدة خمس سنوات أخرى تطوراً إيجابياً. ويشجعنا أن روسيا والولايات المتحدة ملتزمان بالتنفيذ الكامل لهذه المعاهدة وبالسعي إلى إبرام اتفاق للمتابعة.

بعد مرور 26 عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل هذه المعاهدة بعد حيز النفاذ. إننا نرحب بجميع الأعضاء الجدد فيها ونكرر نداءنا إلى جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك دون تأخير. وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ما فتئنا ننتظر بفارغ الصبر لمدة أطول مما ينبغي. ويجب ألا تكون بعد الآن الاختلافات بشأن جوانب معينة ذريعة لعدم إحراز تقدم بشأنها. إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية يمكنها العمل معا بفعالية كبيرة. والتحقق من نزع السلاح النووي هو مثال على ذلك. لقد أجرت ألمانيا وفرنسا في عام 2022 بنجاح تمريناً ثانياً يحاكي تفكيك رأس حربي نووي.

إن استمرار كوريا الشمالية في تطوير برنامج أسلحتها النووية وترسانة قذائفها التسيارية غير المشروعة لا يزال يشكل أخطر الشواغل في مجال الانتشار. وسلسلة تجارب القذائف غير المسبوقة التي أجرتها هذا العام تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ويجب مواجهتها بتوحيد الصف والتصميم.

وتظل ألمانيا ملتزمة تماماً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015). إننا نحث إيران بقوة على التراجع عن جميع الأنشطة النووية التي لا تتسق مع خطة العمل الشاملة المشتركة. إيران ملزمة بموجب القانون بتوضيح وحل المسائل المعلقة التي تتصل بضمانات معاهدة عدم الانتشار. فنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو عنصر أساسي في نظام عدم

بناء الثقة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومنع تحويل وجهتها.

ختاماً، لقد هز العام الماضي الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة بطرق عديدة وأضر بالثقة ضرراً خطيراً. وبينما نواصل مواجهة آثار الحرب في أوكرانيا، يجب أن نكون واضحين بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة هما في نهاية المطاف، وبوصفهما مكملين للتركيز الحالي على الدفاع، أكثر أهمية من أي وقت مضى في فتح طرق للخروج من التصعيد والعودة إلى السلام.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم وفدنا الكامل لكم طوال فترة ولايتكم.

وتؤيد سلوفاكيا تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2).

أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. وستكون النسخة الكاملة من بياننا متاحة على الإنترنت.

لقد تدهورت البيئة الأمنية الدولية والهيكل الأمني في أوروبا بشكل كبير بسبب غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا دون استقزاز وبلا مبرر. يشكل ذلك العدوان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة، وتدينه سلوفاكيا بأشد العبارات، إلى جانب تورط البلد المجاور بيلاروس فيه. وندين بشدة ضم الاتحاد الروسي غير القانوني لأجزاء من أراضي أوكرانيا، استناداً إلى النتائج المزيفة للاستفتاءات الزائفة التي نظمها الاتحاد الروسي تحت تهديد السلاح في الأراضي الأوكرانية المحتلة. نحن نرفض رفضاً قاطعاً تلك الأعمال ولن نعترف بها. تؤيد سلوفاكيا السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

إن القوات الروسية تستخدم جميع فئات الأسلحة التقليدية في أوكرانيا، وفي كثير من الأحيان بطريقة لا تمتثل للقانون الدولي الإنساني. وتتسبب أعمالها في معاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء، بمن

وتظل ألمانيا ملتزمة التزاماً قوياً بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وترحب بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير للسلوك المسؤول. ومن أكثر السلوكيات ضرراً في الفضاء الخارجي الاختبار المدمر للقذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر. إن ألمانيا ملتزمة بالامتناع عن إجراء هذه التجارب وتدعو جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار ذي الصلة الذي اقترحه الولايات المتحدة هذا العام.

وتمثل الأنشطة السيبرانية الخبيثة تهديداً متزايداً للسلام والاستقرار في الفضاء السيبراني. لقد شهد العالم خلال الشهر الماضي كيف تشن روسيا سلسلة من الهجمات السيبرانية إلى جانب حربها العدوانية الفعلية على أوكرانيا، وبذلك فإنها ترتكب انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وإطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني. وبينما تشارك ألمانيا بنشاط في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فهي بوصفها راعية لبرنامج عمل تؤيد المناقشات الجارية بشأن إنشاء مثل هذا البرنامج.

ولا تزال ألمانيا تشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين المنبثقة عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها بشكل مزعزع للاستقرار. ويشرفنا أن نترأس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية الذي أنشئ لوضع إطار عالمي جديد لسد الثغرات القائمة في إدارة الذخائر طوال دورة حياتها.

لقد رحبت ألمانيا بإنهاء صياغة الإعلان السياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهي ملتزمة بالمشاركة النشطة في عملية المتابعة للتخفيف من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة. وندعو بقوة للتوصل إلى نتيجة لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، مما يمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من تكثيف عمله.

وقد عُقد مؤخراً بنجاح المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة تحت رئاسة ألمانيا. ونعتقد أنه أداة فعالة ومن إجراءات

قد عرقل التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء تعني أن الدول الأطراف المتبقية مستعدة للعمل بشكل بناء من أجل دعم وتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. وتظل سلوفاكيا ملتزمة التزاما قويا بمعاهدة عدم الانتشار. إن الالتزامات الملزمة قانونا المكرسة في هذه المعاهدة والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة تظل صالحة، ويتعين علينا تنفيذها والبناء عليها خلال دورة الاستعراض الجديدة.

وتؤيد سلوفاكيا الأخذ بنهج تدريجي، خطوة فخطوة، لتعزيز نزع السلاح النووي الذي يراعي البيئة الأمنية السائدة. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. إننا ندعو جميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على هذه المعاهدة، وخاصة بقية الدول المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك.

وتؤيد البدء المبكر في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية شانون. وإلى أن يتم إبرام هذه المعاهدة ينبغي لجميع الدول المعنية أن تعلن وقفا اختياريًا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى.

وترحب سلوفاكيا أيضا بمختلف المبادرات التي تعزز، بطريقة عملية، الحوار بشأن كيفية النهوض بنزع السلاح النووي وتيسير تنفيذ أهداف معاهدة عدم الانتشار، مثل مبادرة ستوكهولم، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي.

إن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ونشعر بقلق شديد إزاء استمرار إطلاق القذائف التسيارية بأعداد غير مسبوق منذ بداية هذا العام، وكذلك إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن قانونها المستكمل بشأن السياسة النووية، الذي يحدد شروط استخدام الأسلحة النووية.

وتؤيد سلوفاكيا خطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها عنصرا هاما يوفر لنا ضمانات بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران

فيهم الأطفال، وتدمر أعيانا وهياكل أساسية مدنية، وتتسبب في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. علاوة على ذلك فإن أعمال روسيا هذه وضمها غير القانوني للأراضي تشكل تهديدات خطيرة ومباشرة لسلامة وأمن المرافق النووية الأوكرانية وتزيد من تفاقم حالة السلامة والأمن النوويين في محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

نحث الاتحاد الروسي على أن يوقف فوراً جميع الأعمال التي يقوم بها ضد محطة توليد الكهرباء وداخلها، وأن يسمح للسلطات الأوكرانية المختصة باستعادة السيطرة الكاملة عليها.

عندما يتعرض النظام الدولي لمثل هذا الضغط الهائل وعندما تنتهك المعايير والقواعد والمبادئ القائمة للقانون الدولي، تصبح آفاق التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار قاتمة. لقد طغى الآن العدوان الروسي في أوكرانيا للأسف على التطورات الإيجابية السابقة - مثل تمديد معاهدة ستارت الجديدة، وحوار الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، والبيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح. وقد قرر الاتحاد الروسي خلال الحرب رفع درجة استعداد قواته النووية واستمر في استخدام الخطاب النووي الخطير والتصعيدي. وتلك التصرفات تتناقض بشكل مباشر مع البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير بأن الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب عدم خوضها أبداً. وعلى الرغم من تلك الآفاق المتشائمة إلا أنه من الضروري مواصلة بذل الجهود فيما يتعلق بترتيبات تحديد الأسلحة النووية التي يمكن التحقق منها في المستقبل. وفي ظل الظروف الراهنة أصبحت أيضا مسألة الحد من المخاطر الاستراتيجية والنووية ذات أهمية كبيرة. فيتعين علينا بذل كل جهد ممكن لتنشيط نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونأسف لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في آب/أغسطس قد فشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية. وعلى الرغم من تلك الانتكاسة إلا أننا لسنا متشائمين تماما. فحقيقة أن وفدا واحدا فقط

الولايات المتحدة والتزامها بعدم إجراء تجارب مدمرة للذائف المضادة للسوائل ذات الصعود المباشر وانضمام دول أخرى إليها في ذلك. وسنكون على استعداد لتأييد وضع معيار عالمي في هذا الصدد.

تؤيد سلوفاكيا وجود فضاء سيبراني حر ومفتوح ومستقر وآمن تحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، وكذلك مشروع قرار اللجنة الأولى المقترح. إن مداولات اللجنة الأولى هذا العام تجري في أوقات بالغة الصعوبة. ومع ذلك اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن اللجنة الأولى، تحت قيادتكم القديرة سيدي الرئيس، ستلبى احتياجات المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح والسلام والأمن.

السيدة غونساليس (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها أوروغواي الكلمة في اللجنة الأولى في هذه الدورة، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. يتمنى لكم وفد بلدي كل النجاح. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى أن بإمكانكم الاعتماد على الدعم الكامل من وفد بلدي لإنجاح رئاستكم.

فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، فإن أوروغواي، بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، تظل ملتزمة بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نؤيد تعددية الأطراف تعزيزاً لنزع السلاح الشامل والكامل، في ظل التقيد الصارم بالنظام الدولي الذي أنشئ لذلك الغرض. والآن، عندما يكون التهديد باستخدام الأسلحة النووية قائماً ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، فإننا لذلك نذكر بأن استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الدول أن تسعى إلى تحقيق السلام من خلال الوسائل السلمية وأن تجلس على طاولة المفاوضات. لا يوجد فائزون، سواء على المدى القصير أو الطويل، في مساح النزاعات التقليدية و/أو النووية، وستتأثر جميع الدول بعواقبها السلبية. ولذلك نثق على عاتقنا نحن الذين نمثل الدول الأعضاء في المنظمة مسؤولية تعزيز السلام

النووي. فنحن قلقون من استمرار اتخاذ إيران لإجراءات لا تتسق مع هذه الخطة. ومع ذلك، ما زلنا نأمل أن تتمكن الجهود الدبلوماسية المكثفة داخل اللجنة المشتركة للخطة من أن تشكل الأساس لتنشيط هذه الخطة. كما ندعو إيران إلى الانخراط البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مسائل الضمانات المعلقة، لأن اتفاقات الضمانات الشاملة ملزمة قانوناً.

وتؤيد سلوفاكيا بقوة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي أحد وفي أي مكان وتحت أي ظرف هو أمر غير مقبول. منذ بداية العدوان على أوكرانيا والاتحاد الروسي ينشر معلومات مضللة بشأن نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وذلك حين اتهم أوكرانيا بانتهاك أحكامها. لقد عرضت حملته العسكرية العديد من الأوكرانيين للمواد الكيميائية السامة نتيجة لقصف البنية التحتية الصناعية المدنية الأوكرانية. ونذكر أيضاً بأن محاولة اغتيال أليكسي نافالني على الأراضي الروسية في آب/أغسطس 2020 لم يتم حلها بعد.

تؤكد سلوفاكيا من جديد دعمها القوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتلتزم التزاماً كاملاً بالإسهام في نجاح المؤتمر الاستعراضي التاسع المقبل. ونحن مقتنعون بأنه في الاجتماع الاستشاري المعقود عملاً بالمادة الخامسة من الاتفاقية ثبت للدول الأطراف بشكل قاطع أن التعاون والمساعدة بين الولايات المتحدة وأوكرانيا كانا لأغراض سلمية مشروعة وأنها متفقان مع المادة العاشرة، وأن المزاعم الروسية لا مبرر لها. وبالتالي نرى أنه لم تتبق أية مسائل معلقة وينبغي للدول الأطراف في هذه الاتفاقية التركيز الآن بشكل بناء على المؤتمر الاستعراضي التاسع.

إن سلوفاكيا ملتزمة بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على بيئة فضاء خارجي سلمية وآمنة ومستدامة. ونحن نؤيد عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ للسلوكيات المسؤولة.

ويساورنا القلق إزاء استمرار تطوير واختبار الأسلحة المضادة للسوائل، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتلك الأسلحة. ونرحب بمبادرة

ويود بلدي أن يؤكد مرة أخرى الأهمية الحاسمة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة. ولذلك، يحث الدول المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التصديق عليها على وجه السرعة ليتسنى بدء نفاذها بالكامل. وبالمثل، تحث أوروغواي جميع دول المجتمع الدولي على الإبقاء على وقفها الاختياري لإجراء تجارب نووية أو تجارب لأجهزة متفجرة أخرى من هذا القبيل. وفي ذلك الصدد، انضم بلدي إلى مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأيد البيان المشترك الصادر عن اجتماعه العاشر الذي عقد في نيويورك مؤخرًا.

وتود أوروغواي أن تغتنم هذه الفرصة لتبرز مرة أخرى أهمية منع انتشار الأسلحة التقليدية. فالأسلحة التقليدية أسلحة دمار شامل حقيقية في مناطق النزاع. ويسهم الاتجار بها وتداولها بين الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة إسهاما مباشرا في معاناة المدنيين وموتهم. ويؤثر تحويل وجهتها على بلدي ومحيطه في المنطقة. ومن هذا المنطلق، يؤكد بلدي من جديد التزامه بمعاهدة تجارة الأسلحة، ويعتبرها الركيزة الأساسية للتنظيم الدولي لتجارة الأسلحة الدولية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها، فضلا عن ذخائرها.

ويشدد وفد بلدي على أهمية استئناف جلسات اللجنة الأولى في العام الماضي في أعقاب ذروة أزمة الجائحة العالمية. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بعقد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، واجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ونرحب بعمل الفريق وبالوثيقة الإطارية التي يعكف على إعدادها. ونأمل أن يراعي الفريق في نهاية المطاف أيضا الشواغل التي أعربت عنها مختلف البلدان في المنطقة التي ينتمي إليها بلدي. ونذكر أن الأطر العالمية والإقليمية القائمة غير كافية لمعالجة إدارة دورة الذخيرة، وأنه لا يوجد إطار تنظيمي يحظى بقبول عالمي. إذ تركز الأطر القائمة عموما على جوانب محدودة. ولذلك، نكرر التأكيد على أن الشكل المفتوح والشامل للفريق العامل المفتوح باب العضوية يوفر فرصة ممتازة للنهوض بمجموعة من الالتزامات السياسية كإطار عالمي.

العالمي والعمل من أجله، والذي هو أساس قوي لتحقيق أي هدف من أهداف منظومة الأمم المتحدة.

ونقر بأهمية تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة، يجب أن نفكر مليا في حقيقة أن استخدام الطاقة النووية يمكن تسخيرها في مواجهة تحديات راهنة مثل تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تود أوروغواي أن تعرب عن تأييدها لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها المستقل. وعلى الصعيد الإقليمي، نسلط الضوء أيضا على عمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونأسف لنتائج المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، ونحث الدول الكبرى على مواصلة المفاوضات. وكما ذكر آنفا، لا بد من فهم أفضل في سياق دولي معقد تعتمد فيه معظم البلدان على بعضها البعض في مجال الأمن الدولي. ونشدد على أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية لا يعني أنه ينبغي للدول الأطراف ألا تقي بالالتزامات والمسؤوليات التي تعهدت بها، بما في ذلك في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام 1995 و 2000 و 2010.

وعلى النقيض من ذلك، ترحب أوروغواي بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ ويعقد مؤتمرها الاستعراضية الأول للدول الأطراف التي صدقت على هذا الصك الدولي. وهو معلم بارز في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلا عن كونه التزاما مهما في السعي المذكور آنفا إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو معاهدة تلاتيلوكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم مكتظ بالسكان وكانت مصدر إلهام لإنشاء مناطق مماثلة على الصعيد الدولي. وسنشارك مرة أخرى في تقديم مشروع قرار مستكمل بشأن هذه المسألة.

الزملاء الذين تكلموا من قبل، يجب أن يتحول زيادة الوعي إلى إدراج فعال ومدروس للمنظورات الجنسانية، مما يحفز على العمل.

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس، بداية أود أن أتقدم إلى سعادتكم بخالص التهئة بمناسبة توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى، معرباً عن ثقتنا التامة في نجاحكم في إدارة أعمال هذه اللجنة على أكمل وجه. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم سعادة الممثل الدائم للمملكة المغربية الشقيقة، السفير عمر هلال، على جهوده في إدارة أعمال اللجنة بنجاح في الدورة السابقة.

وأؤيد البيانين اللذين أدلا بهما كل من ممثل جمهورية العراق الشقيقة باسم المجموعة العربية؛ وممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

تشكل أعمال اللجنة الأولى أهمية خاصة كونها محفلاً دولياً يساهم في التوصل إلى توافق بشأن المسائل الخاصة بنزع السلاح لصون الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، لا سيما في ظل استمرار النزاعات وبؤر التوتر في مختلف أنحاء العالم إلى جانب استمرار وجود التهديدات الإرهابية ووصول هذه الجماعات الإرهابية إلى مختلف أنواع الأسلحة التي تتضمن أسلحة دمار شامل. وتدعم مملكة البحرين الدور الكبير والمهم الذي تقوم به الأمم المتحدة، بأجهزتها ووكالاتها المتخصصة في شؤون نزع السلاح.

تولي مملكة البحرين اهتماماً خاصاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والترويج للتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الإطار، تجدد مملكة البحرين موقفها الثابت الداعي إلى نزع السلاح النووي باعتباره السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام هذه الأسلحة، وتؤكد أهمية تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي والجهات المختصة للحد من انتشار تلك الأسلحة. وتشدد على حق الدول الأعضاء في الاستفادة المثلى من العلوم المتقدمة للطاقة النووية في الاستخدامات السلمية مع تطبيق ضمانات الأمن والأمان النوويين.

ويؤيد بلدي أيضاً اتباع نهج شامل يضم إدارة دورة حياة الذخيرة التقليدية ويراعي الترابط وتبادل الآراء فيما بين أصحاب وجهات النظر. ومن الضروري تنظيم ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنظيمًا سليماً. ونذكر بأن ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل خطراً ضئيلاً للانفجار، ولكن هناك إمكانية كبيرة لتحويل وجهتها، نظراً لضعف إمكانية تعقبها.

ونشدد على ضرورة مساعدة البلدان التي تطلب المساعدة والتعاون معها بغية تضيق الفجوة التكنولوجية في أمن الترسانات ومنع تحويل وجهتها وكفالة استدامتها. إن بناء القدرات الوطنية في ذلك المجال له تأثير على حماية الجميع وأمنهم؛ ولذلك، نطلب تأييد الوفود التي تعمل على مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع. وللأسباب المذكورة أعلاه، نرى أيضاً أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، هما أداتان ذواتا أهمية دولية حيوية لإحراز تقدم في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وتدعو أوروغواي إلى إيجاد فضاء إلكتروني حر وعادل وآمن. ولذلك، نشدد على أهمية الأمن السيبراني في خططنا الوطنية والإقليمية، وكذلك في جدول أعمال الأمم المتحدة، ونؤيد عمل الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، الذي يشكل بلا شك تعزيزاً تعددية الأطراف في هذا المجال. ونرحب بالتقرير المرحلي السنوي الأول للفريق (A/77/275).

وأخيراً، نشدد على أهمية المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤيد أي مبادرة تعزز هذا الهدف في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويلزم القيام بعمل مكثف لتحسين هذا المجال، لأننا نعتبر هذه المسألة ذات أهمية شاملة لعمل المنظمة، ونعلن التزامنا بها. وكما أشار

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):
في البداية، يود وفد السلفادور أن يتقدم بأخلص التهاني لكم، سيدي الرئيس، ولجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. ويمكنكم التعويل على التأييد القوي من وفد بلدي.

إن التحديات والتهديدات التي تواجه الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها متنوعة ومعقدة جدا.

ولا يزال نزع السلاح النووي على نحو كامل يمكن التحقق ولا رجعة فيه إحدى المسائل المعلقة في المنظمة. ولا يزال العالم تحت التهديد الذي يشكله أكثر من 13 000 سلاح نووي، والعديد منها في حالة تأهب وجاهز للتفجير في أي لحظة. والنتيجة المؤسفة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة تدل على أن نظامنا الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار في خطر. ربما تكون هذه هي الظروف الأشد والأكثر إلحاحا التي واجهها العالم منذ نهاية الحرب الباردة. وقد حدا ذلك ببلدي إلى الإشارة إلى أن العواقب الإنسانية الخطيرة لاستخدام الأسلحة النووية هي إحدى الحجج الأساسية للقضاء التام على تلك الأسلحة. وسيواصل وفد بلدي العمل لتحقيق ذلك الهدف، الذي أثق بأن عدد كبير من الدول الممثلة هنا يشاطره ذلك.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسلفادور طرف فيها. ويسرنا غاية السرور أن نعلم أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة خالية من الأسلحة النووية يزيد عدد سكانها على 640 مليون نسمة، قد صدقت على المعاهدة برمتها. وهذا رمز لتقاليدنا الإقليمية المتمثلة في أن نكون في طليعة الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، فإن 25 عاما فترة طويلة، ونعتقد أنه لا ينبغي أن يتأخر دخول المعاهدة حيز النفاذ أكثر من ذلك.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التهديدات باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي

تجدد مملكة البحرين تأكيدها على أهمية تنفيذ قرار مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 1995 الوارد في مرفق الوثيقة (NPT/CONF.1995/32 الجزء الأول)، بشأن خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة.

أود أن أشير في هذا السياق إلى مخرجات الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بالرئاسة المتميزة لدولة الكويت الشقيقة، المنعقد وفقا للمقرر 546/73 وتتطلع مملكة البحرين إلى المشاركة بفعالية في هذه الدورة الثالثة للمؤتمر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة الجمهورية اللبنانية. وفي هذا السياق، تدعو مملكة البحرين إلى تعاون جمهورية إيران الإسلامية الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن التطورات الهائلة في تقنيات الاتصالات والمعلومات والتحول الرقمي تحتم علينا كدول أعضاء، أن نولي أهمية خاصة للأمن السيبراني لضمان عدم استهداف مكتسبات الدول والشعوب. ومن هذا المنطلق، تشير مملكة البحرين إلى أهمية تقارير أفرقة الخبراء الحكوميين ودور الفريق العامل المفتوح العضوية في السعي نحو التوصل إلى توافق دولي بشأن أبرز القضايا المتصلة بالأمن السيبراني.

وعلى الصعيد الوطني، أسست مملكة البحرين منظومة واضحة لحوكمة الأمن السيبراني، متمثلة بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، والمركز الوطني للأمن السيبراني التابعين لوزارة الداخلية، وذلك حفاظا على أمن البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة.

تجدد مملكة البحرين التأكيد على أن الفضاء الخارجي ملكية بشرية مشتركة ينبغي استخدامه في الأغراض السلمية بعيدا عن سباقات التسلح.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين التزامها الكامل بالتنسيق والعمل مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الدول الأعضاء، تحقيقا للتقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وتعزيز معاهدة عدم الانتشار في الجهد المبذول لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب ترحيبا حارا بعقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في مدينة نيويورك في العام المقبل.

ونظرا لظهور تهديدات متزايدة في الفضاء السيبراني، فإننا ندِين الأعمال الرامية إلى زعزعة استقرار أو شل تشغيل الهياكل الأساسية الحيوية للدولة والهياكل الأساسية للمعلومات الحكومية، فضلا عن سلامة الإنترنت واستقرارها. فهذه الأعمال، بسبب تداعياتها الخطيرة في القطاعات الرئيسية مثل الصحة والمالية العامة والضمان الاجتماعي، هي هجمات على السيادة وتنتهك القانون الدولي وتؤثر على توفير الخدمات العامة الأساسية، وتلحق ضررا مباشرا بسكاننا. إن الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب وكلاء من غير الدول يسبب قلقا بالغاً لنا، ومن هذا المنطلق، نشجع التبادل الواسع للآراء بشأن معايير وقواعد ومبادئ سلوك الدول في الفضاء السيبراني، التي تخضع بطابعها للتطور المستمر. تتمتع التقنيات الناشئة بإمكانات كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، لكنها تولد نقاط ضعف أخرى، وهذا هو السبب في ضرورة أن يكون بناء القدرة على الصمود في مجال الأمن السيبراني أولوية للجميع. وقد اعتمدت سياسة السلفادور للأمن السيبراني مؤخرا، وينبغي أن نذكر أنها تقدم مهم من حيث التنفيذ الوطني للإطار التنظيمي الطوعي لسلوكيات الدول المسؤولة في الفضاء السيبراني الذي نعززه هنا في الأمم المتحدة.

وترحب السلفادور باعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة بتوافق الآراء. وكان بلدي عضوا في مكتب الاجتماع وعمل جاهدا، إلى جانب وفد تايلند، لتيسير الإشارة إلى نهج إدماج المنظور الجنساني في تلك الوثيقة المهمة. وبالنسبة لبلدي، من المثير للقلق أنه، نظرا للتهديدات الخطيرة التي تشكلها منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل على السكان المدنيين، وبعد سنوات طويلة من المناقشات بشأنها، لا يوجد حتى الآن إطار تنظيمي شامل للقيود المفروضة

يحظرها القانون الدولي والقانون الإنساني. وأكثر ما يبعث على القلق هو التهديد باستخدام هذه الأنواع من الأسلحة من جانب جهات من غير الدول. ولهذا السبب، من الضروري أن نضاعف جهودنا المشتركة من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1540 (2004).

وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بالتطبيق الكامل لنظم تحديد وعدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي تكون استخداماتها عشوائية، وبهذا المعنى، نأمل أن نحقق نتائج ناجحة وملموسة في المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، بغية تعزيز عملنا في التطبيق الفعال لذلك الصك الدولي.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية على وجه التحديد، نؤكد مجددا دعم بلدي لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل ضمان استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية وحدها، ومنع أي سوء تصرف قد يؤدي إلى إنتاج أسلحة سامة. ونفهم أن الضوابط الرامية إلى منع عودة استخدام هذا النوع من العوامل تبدأ على الصعيد الوطني، ولذلك يسر السلفادور أن تكون جزءا من مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ستعزز تشريعاتها الوطنية للامتثال لجميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويود وفد بلدي أيضا أن يسلط الضوء على أحداث مهمة، مثل عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في فيينا. وقد توج ذلك الاجتماع باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين يرسيان مسارا تدريجيا لتنفيذ المعاهدة وخطوات مشتركة تسمح لنا بالتحرك نحو هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وترى دولة غير حائزة للأسلحة النووية مثل السلفادور أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهي لا تسعى تحت أي ظرف من الظروف إلى تقويض هذه الأخيرة. بل على العكس من ذلك، تسعى معاهدة حظر الأسلحة النووية، كما يشير اسمها، إلى حظر تلك الأسلحة بسبب آثارها الإنسانية الخطيرة والعواقب الوخيمة التي قد تترتب على استخدامها. ولذلك، فهي إسهام دينامي في النظام الحالي لنزع السلاح النووي يسعى إلى استكمال

النووي. ويرى وفد بلدي أن الأسلحة النووية لا مكان لها في عالمنا وأن استخدامها والتهديد باستخدامها يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ومع روح الميثاق. ونكرر دعوتنا إلى الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية ونشدد على دعم بلدنا الكامل لتحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي أول اتفاق دولي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية حظراً شاملاً، وهي واحدة من أقوى الأدوات التي نمتلكها لضمان إزالتها تماماً.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في حزيران/يونيه وبالزخم الذي ولده نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وقد مهد إعلان وخطة عمل فيينا المعتمدان في الاجتماع الطريق لتفعيل المعاهدة وتنفيذها، وأكدنا من جديد تكامل معاهدة حظر الأسلحة النووية مع النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، نحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك، الأمر الذي سيساعد على وضع حد للتراجع في مجال نزع السلاح النووي.

وعلاوة على ذلك، نواصل دعوة الدول المدرجة في المرفق 2 إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لضمان بدء نفاذها. وبوصفنا أعضاء في هذا المجتمع العالمي، يقع على عاتق كل منا واجب والتزام بضمان الحفاظ على ما أحرز من تقدم نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن الردع النووي ليس خياراً قابلاً للتطبيق. والإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية هي أفضل أمل لدينا من أجل مستقبل آمن. ولذلك، تشدد غيانا على ضرورة امتثال جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها القانونية على وجه السرعة والوفاء بتعهداتها بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونحث أولئك الذين يتخلون عن التزاماتهم المتعددة الأطراف على العودة إلى طريق نزع السلاح والالتزام من جديد بالسلام والدبلوماسية والتعاون بوصفها الوسيلة الوحيدة للتغلب على المخاطر الأمنية والنزاعات.

ومما يثير قلق وفد بلدي بنفس القدر استمرار انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة، مما يهدد السلام والسلامة والأمن والاستقرار

على استخدام ذلك النوع من تكنولوجيا الأسلحة. وإلحاز تقدم في هذا المجال، قدمت مجموعة من 11 بلداً، بما فيها السلفادور، خلال الاجتماع الأخير لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، اقتراحاً بوضع بروتوكول في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، يبين سلسلة من المحظورات والأنظمة في هذا الشأن يمكن أن تشكل أساساً للمناقشات المقبلة وتيسر تحقيق نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، تؤكد السلفادور من جديد أهمية المشاركة الكاملة والعادلة والمجدية والفعالة للمرأة في المناقشات وعمليات صنع القرار في منتهيات نزع السلاح. وسيساعدنا اتباع نهج جنساني شامل على فهم أفضل للأدوار التي يؤديها النساء والرجال في مختلف مجالات نزع السلاح وكيف يمكنهم التعاون بشكل بناء بشأن مسألة تؤثر على أمن الجميع. وعلى نفس المنوال، من الضروري أن تواصل جميع الوفود العمل من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

تم نشر النسخة الكاملة من هذا البيان لأغراض رسمية.

السيدة رودريغس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد غيانا، أهنيكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى خلال دورتها السابعة والسبعين. ونحن ونقون بأن المكتب سيقود اللجنة باقتدار في الاضطلاع بولايتها، ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جزر البهاما، باسم الجماعة الكاريبية، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2)، ويدلي بالنقاط الإضافية التالية بصفته الوطنية.

يواجه المجتمع الدولي اليوم العديد من التحديات والأزمات المتشابكة. وتتطلب طبيعتها المتزايدة التعقيد والترابط أن نسخر قوة العمل الجماعي لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ومما يزيد من تقادم تلك التحديات التهديدات الأخيرة للأمن

في منطقتنا. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يخلق آثارا مدمرة على الصعيد العالمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، ويجب وقفه. ونرى أن هناك حاجة إلى نهج شامل ومتعدد القطاعات لمكافحة تلك الآفة، ونؤيد الجهود الرامية إلى إحداث التغيير من خلال التعليم والدعوة وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد دعمنا لإنشاء برنامج دائم مخصص للتدريب بمنح الزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وننتقل إلى التعاون مع الدول الأعضاء لتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والشباب في تلك المبادرات، بما في ذلك في إطار معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

وتؤيد غيانا الرأي القائل بأن النساء والشباب يسهمون على نحو هام في عمليات نزع السلاح. ونرحب بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدبة والفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار والتنفيذ، ونحث الدول الأعضاء على الحفاظ على ذلك الزخم بتأييد مشروع القرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة (A/C.1/77/L.18)، الذي عرضته ترينيداد وتوباغو في هذه الدورة باسم الجماعة الكاريبية.

ومع ذلك، لم يضع كل شيء. فما دمنا أحياء، هناك أمل. ولا تزال لدينا فرصة لتغيير المسار. ويجب أن نعيد تقييم نهجنا إزاء نزع السلاح وأن نضع استراتيجيات جديدة لتعزيز التعاون وتحسين فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وغيانا مستعدة للقيام بدورها. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء، خلال الدورة الحالية وما بعدها، لإعادة بناء الثقة ورسم مسار جديد لنزع السلاح العام والكامل. وفي ذلك الصدد، نردد النداء الذي وجهته وكيالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو (انظر A/C.1/77/PV.2)، إلى جميع الدول لتعزيز التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة من خلال نهج مجدية وشاملة وتشاركية. ولا يمكننا أن نبني بفعالية المستقبل الذي نصبو إليه وأن نعزز قضية السلام والأمن العالميين إلا بالعمل معا.

السيد فورشيلوف (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى. ويهنئ وفد بلدي أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ويمكنكم الاعتماد على دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين.

وتؤيد منغوليا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

في هذه البيئة الجغرافية السياسية الصعبة، يكتسي عمل اللجنة الأولى أهمية أكبر في البحث عن حلول للتحديات الأمنية الدولية. وأكد من جديد التزام منغوليا الكامل بنزع السلاح النووي، وصون السلام والأمن الدوليين، وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، فضلا عن معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يخلق آثارا مدمرة على الصعيد العالمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، ويجب وقفه. ونرى أن هناك حاجة إلى نهج شامل ومتعدد القطاعات لمكافحة تلك الآفة، ونؤيد الجهود الرامية إلى إحداث التغيير من خلال التعليم والدعوة وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد دعمنا لإنشاء برنامج دائم مخصص للتدريب بمنح الزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وننتقل إلى التعاون مع الدول الأعضاء لتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والشباب في تلك المبادرات، بما في ذلك في إطار معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

وتؤيد غيانا الرأي القائل بأن النساء والشباب يسهمون على نحو هام في عمليات نزع السلاح. ونرحب بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدبة والفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار والتنفيذ، ونحث الدول الأعضاء على الحفاظ على ذلك الزخم بتأييد مشروع القرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة (A/C.1/77/L.18)، الذي عرضته ترينيداد وتوباغو في هذه الدورة باسم الجماعة الكاريبية.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، يولي وفد بلدي قيمة كبيرة لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكنه لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء زيادة وقوع الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية. ونؤكد من جديد انطباق القانون الدولي في ذلك المجال وسنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تفعيل وتعزيز المعايير الدولية المتعلقة بالأمن السيبراني.

ولا يمكن المبالغة مهما قلنا في تقدير حجم وتعقيد التحديات الأمنية العالمية. وكما قلتم بحق في بيانكم، سيدي الرئيس (انظر

النووية تسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك نأمل أن يتم تأييد اعتماد مشروع القرار بالإجماع، كما حدث في السنوات السابقة.

وفي الختام، اسمحو لي أن أؤكد مجددا استعداد منغوليا للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق أهدافنا المشتركة. ونأمل أن تبدي اللجنة الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة المسائل الحاسمة المدرجة في جدول أعمالها. ونتمنى للجنة الأولى كل النجاح في عملها هذا العام.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في هذه اللجنة، اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك بحرارة، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أشيد بكم على الطريقة الممتازة التي تديرون بها مداولاتنا. ويلتزم وفد ترينيداد وتوباغو بالعمل معكم من أجل اختتام ناجح.

تؤيد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به بالفعل زميلي، الممثل الدائم لجزر البهاما، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

تجري اللجنة الأولى مداولاتها البالغة الأهمية في ذروة إحدى أخطر المراحل في تاريخ العالم. فلقد شهد المجتمع الدولي برعب قيام أحد البلدان بإطلاق تهديدات نووية بصوت عال، وذلك خلال الأيام القليلة الماضية فقط، من أجل ردع دول أخرى عن التدخل في حرب عدوانية مستمرة وواسعة النطاق وغير مبررة ضد دولة ذات سيادة. وبالنسبة لترينيداد وتوباغو، فإن هذا الموقف من جانب دولة حائزة للأسلحة النووية هو موقف ظالم ومخيب للأمل بشدة. وينبغي ألا يتسامح المجتمع الدولي مع سيناريو يمكن فيه لأي دولة مسلحة نوويا أن تصدر تهديدا باستخدام الأسلحة النووية دون عقاب، وعندما يتعارض هذا التهديد بشكل مباشر مع ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن ببساطة لنظام الأمن الدولي أن يعمل بهذه الطريقة.

إنه من غير المنطقي تماما أن تتوق أي دولة للانجذاب إلى التدمير المتبادل المؤكد، وهو أمر لا مفر منه عند استخدام الأسلحة النووية، حيث ستتم إبادة المقاتلين ومئات الملايين خارج مسرح الحرب؛

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وينبغي تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة. ومن المؤسف أن الدول الأطراف لم تتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي العاشر للمعاهدة، وذلك على الرغم من مداولات ومناقشات موضوعية امتدت أربعة أسابيع. وكان من شأن الوثيقة الختامية أن تشكل إسهاما حاسما في التنفيذ الكامل للمعاهدة. ولذلك يجب أن نعمل معا لتجديد وتكثيف جهودنا نحو تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية مفيدة في تحقيق أهداف القضاء التام على الأسلحة النووية. وقد شكل دخولها حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021 علامة فارقة في الجهود الدولية لحظر تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الإعلان وخطة العمل بتوافق الآراء في الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي في فيينا. ونحن واثقون بأن هاتين الوثيقتين ستعززان تنفيذ هدف المعاهدة المتمثل في تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية.

لقد اختتم مؤتمر نزع السلاح دورة هذا العام بعد اعتماد تقرير سنوي يُقدم إلى الجمعية العامة. مع ذلك، وبما أن المؤتمر هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لمفاوضات نزع السلاح، فينبغي بذل جهود أكبر لتحقيق النتائج الملموسة والبناءة التي تمس الحاجة إليها.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. منذ عام 1998 والجمعية العامة تنظر في مسألة مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وتتخذ قرارات بشأن هذا الموضوع كل سنتين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأبلغ اللجنة بأن وفدنا سيقدم في دورة اللجنة الأولى لهذا العام مشروع قرار بعنوان "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" (A/C.1/77/L.19). وتظل المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا المعترف به دوليا كدولة خالية من الأسلحة

وفي مواجهة تلك العواقب الوخيمة، اضطرت حكومة ترينيداد وتوباغو إلى تحويل الموارد الشحيحة من ميزانية التنمية الوطنية في محاولة منها لقمع الآثار البعيدة المدى للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وفي ظل هذه الخلفية المقلقة للغاية، ما فتئت الجماعة الكاريبية، بما فيها ترينيداد وتوباغو، تدعو منذ سنوات عديدة إلى ضرورة اتخاذ إجراء متعدد الأطراف قوي وفعال لمعالجة تلك المشكلة الرئيسية.

ولذلك تكرر ترينيداد وتوباغو تأكيد الأهمية التي نوليها لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتعبئ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، بوصفهما إطارين هاميين في حشد التعاون الدولي لكبح هذا الاتجار.

وبقيامنا بذلك رحبنا باعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين. علاوة على ذلك، لا يزال من دواعي ارتياحنا الكبير أن الوثيقة الختامية أيدت الإقرار بالصلات بين الأسلحة الصغيرة والمنظورات الجنسانية.

وقد دأبت ترينيداد وتوباغو على القول بأن أي خطاب بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يقر بمسألة الذخيرة هو خطاب منقوص. وفي هذا السياق، نرحب بالعمل الجاري الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية وتطلع إلى التقرير المتعلق بأعماله الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

وتنظّل ترينيداد وتوباغو راسخة في اقتناعها بأن معاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من معاناة العديد من مواطنينا في جميع أنحاء العالم، وخاصة النساء والأطفال، الذين يعيشون يوميا متضررين من الأثر المميت والمدمر للاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. ولذلك نشدد مرة أخرى على أنه يجب على جميع الدول الأطراف أن تنفذ هذه المعاهدة بحسن نية، وهذا يشمل كبار مصنعي الأسلحة التقليدية ومصدرها ومستورديها.

وحيث سيتم تدمير نظمنا البيئية وإمداداتنا الغذائية بشكل دائم؛ وحيث سيواجه الناجون، إن وجدوا على الإطلاق، معاناة ويؤسا لا يوصفان. وما لم يكن هذا السيناريو المروع هو الهدف في حد ذاته، فإننا نكرر دعوتنا إلى التزامات حقيقية بالسلوك المسؤول من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ونكرر بالتحديد دعوتنا إلى الخفض الفوري لحدة الخطاب في مسرح النزاع الأوروبي.

ونلاحظ أيضا بقلق تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية، مما أدى إلى تصعيد قعقة السيوف في تلك المنطقة. ولذلك تدعو ترينيداد وتوباغو إلى الوقف الفوري للتصعيد نحو المزيد من أعمال العدوان المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

إنه من دواعي سرور ترينيداد وتوباغو أنها تنتمي إلى منطقة أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، عملا بمعاهدة تلاتيلوكو. وقد حافظنا على التزام طويل الأمد بكل من نزع السلاح والنظام العالمي لعدم الانتشار - وهو موقف أكدناه باستمرار في عدة محافل خلال 60 عاما من العضوية المخلصة في هذه المنظمة.

ولقد شاركت ترينيداد وتوباغو بنشاط في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي عقد في فيينا في وقت سابق من هذا العام، والذي انبثق عنه إعلان وخطة عمل فيينا. تعتبر ترينيداد وتوباغو هذه المعاهدة خطوة حاسمة وتقدمية نحو تخليص العالم من الخطر المروع المتمثل في المواجهة النووية، سواء كانت مواجهة متعمدة أو عن طريق الخطأ. ولذلك تدعو ترينيداد وتوباغو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

إنني أخطب اللجنة اليوم بشعور غامر باليأس إزاء الأثر المدمر والمهلك للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر على الحياة اليومية لشعب ترينيداد وتوباغو، وشعوب الجماعة الكاريبية، بل والعديد من الأشخاص الآخرين في كل منطقة من مناطق العالم. فلقد أدى الحصول على الأسلحة النارية غير القانونية إلى زيادة عدد العصابات الإجرامية المنظمة تنظيما عاليا وإلى تطوير ثقافة فرعية تشجع على العنف، مما يشكل تحديات خطيرة للأمن والسلامة وتحديات اجتماعية واقتصادية.

السلح النووي. كما يبقى قلقها العميق إزاء تحسين وتطوير الأسلحة النووية قائما.

انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق والوحيد لحماية العالم من المخاطر التي تشكلها هذه الأسلحة، تدعو الجزائر الدول النووية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في تحقيق نزع السلاح النووي، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة والتنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترجمة تعهداتها الفاطعة المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى واقع ملموس ونتائج ترقى إلى الاستجابة لتطلعات الدول غير النووية .

وفي هذا الصدد، تعرب بلادي الجزائر عن أسفها العميق لفشل المؤتمر العاشر لمراجعة المعاهدة في التوصل إلى اعتماد وثيقة ختامية، حيث يبعث هذا الفشل برسالة غير إيجابية إلى المجتمع الدولي، وذلك في ظرف دولي بالغ الحساسية وفي غابة الدقة.

ترحب الجزائر بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، التي تشكل بالنسبة للجزائر مساهمة أساسية وإيجابية في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي .

كما ترحب بلادي بانعقاد، في شهر حزيران/يونيه الماضي، الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، وكذا باعتماد إعلان فيينا وخطة عمل فيينا كخطوات طموحة نحو تيسير فعالية وتنفيذ المعاهدة. والجزائر كلها ثقة أن هذا الصك يشكل معلما هاما حققه المجتمع الدولي في نزع الشرعية عن الأسلحة النووية بغية التوصل إلى القضاء التام عليها .

ولا تزال الجزائر مقتنعة بالضرورة الحيوية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كعنصر أساسي في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، حيث تدعو البلدان الثمانية المتبقية المدرجة في المرفق الثاني في المعاهدة إلى التفضل بالتوقيع والتصديق عليها دون تأخير لتفعيل الالتزامات القانونية المنبثقة عن هذه المعاهدة.

وتكتسي مسألة المرأة ونزع السلاح أهمية خاصة لترينيداد وتوباغو. إن تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للمرأة يمثلان أولوية لترينيداد وتوباغو. ولذلك أود أن أبلغ الدول الأعضاء بأن ترينيداد وتوباغو ستقدم في هذه الدورة للجنة الأولى مرة أخرى مشروع قرارها الذي يُقدم كل سنتين بعنوان "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة" (A/C.1/77/L.18). وقد تم في هذا العام تعزيز مشروع القرار ليجسد التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والمسائل ذات الصلة. مرة أخرى، نرحب بالدعم القيم من اللجنة لمشروع القرار هذا البالغ الأهمية.

في الختام، تكرر ترينيداد وتوباغو الإعراب عن امتنانها للمساعدة المستمرة التي يقدمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد العرابوي (الجزائر): السيد الرئيس، بداية أعرب لكم عن أحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للدورة الحالية، متقدما بالتهنئة كذلك لأعضاء المكتب، مع خالص الشكر للدول الأعضاء على ثقافتها بتزكية الجزائر كمقرر لهذه اللجنة .

أتمنى لكم السيد الرئيس، ولأعضاء المكتب جميعا، كل التوفيق في تولي هذه المسؤولية، مع التأكيد على دعم وتعاون الوفد الجزائري لإنجاح أشغال هذه الدورة.

إن نزع السلاح النووي ليس خيارا، إنما ضرورة قصوى لبقاء البشرية. فهو التزام قانوني وواجب أخلاقي. ففي عام 1978، انققت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية للجلسة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على إدراج نزع السلاح النووي كأولوية قصوى على جدول أعمال المفاوضات الدولية .

وخلصت محكمة العدل الدولية، في وقت لاحق، إلى أن استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، يتعارض وقواعد القانون الدولي، وأكدت بشكل واضح على وجود التزام بنزع السلاح النووي .

اليوم، تبقى هواجس الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قائمة فيما يتعلق بمحدودية التقدم الذي تم إحرازه في تجسيد التزامات نزع

الأولى والجمعية العامة للدورة السابعة والسبعين. ويدعو الوفد الجزائري جميع الدول الأعضاء إلى دعم هذا القرار من خلال المشاركة في رعايته وتأييده .

ترحب الجزائر بعقد الدورة المواضيعية لهيئة نزع السلاح الأممية في نيسان/أبريل 2022 وتجدد دعمها الكامل لولاية هذه الهيئة، باعتبارها هيئة تداولية بخصوص مختلف المسائل في مجال نزع السلاح، وتدعو إلى حشد الإرادة السياسية اللازمة من أجل التوصل إلى توصيات بشأن هذه المسائل. كما يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز الإرادة السياسية على مستوى مؤتمر نزع السلاح، الذي لم يتوصل إلى تنفيذ ولايته التفاوضية المنوطة به منذ أكثر من عقدين.

في الختام، يؤيد وفد بلادي البيانات التي تم الإدلاء بها باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية وكذلك مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/76/PV.2).

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفد بلادي الكامل.

تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). ولذلك سأدلي فقط ببعض ملاحظات من منظورنا الوطني.

إن البيئة الأمنية الحالية بالغة الصعوبة والتعقيد بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا، مما يزيد أيضا من خطر التصعيد النووي وسوء التقدير. وإزاء تلك الخلفية، أصبح هدف تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك فإن من الواجب الأخلاقي أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذا الهدف.

وحتى في ظل تلك الظروف الصعبة كان يحدونا أمل قوي في أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من اعتماد وثيقة ختامية شاملة. وعلى الرغم من أننا أجرينا مناقشات معقدة وموضوعية جدا إلا أننا للأسف لم نتمكن في

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس تدبيرا لبناء الثقة فحسب، بل هو خطوة ملموسة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. فإتشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا أظهر التزام القارة الأفريقية الثابت بتحقيق هذا الهدف، وكذلك إرادتها الجماعية لتكون قدوة يحتذى بها، حيث كانت الجزائر من أوائل الدول الأفريقية التي صادقت على معاهدة بيليندايا ومن الدول الداعمة لتنفيذها على نطاق واسع. وأغتم هذا المنبر لأدعو الدول المتبقية إلى التفضل بالتوقيع والتصديق على بروتوكولاتها الثلاثة المرفقة .

وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر من جديد على الأهمية الحيوية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والتي تظل مطلبا مشروعا وأولوية قصوى لتحقيق السلام المستدام على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإذ نرحب بانعقاد الدورة الثانية للمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وكذا بنتائجها العملية الإيجابية، ندعو جميع الأطراف المدعوة إلى المشاركة البناءة في الدورة الثالثة، في تشرين الأول/نوفمبر 2022، من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط الوارد في الوثيقة NPT/CONF.1995/32 (الجزء الأول) .

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في العديد من المناطق حول العالم، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا السياق، ترحب الجزائر باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وترحب كذلك بقرارها بإنشاء برنامج بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة .

وبالنظر إلى الأهمية البالغة التي توليها السياسة الخارجية الجزائرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، القائمة على مبادئ التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة، تتشرف بلادي، على غرار السنوات السابقة، بتقديم مشروع القرار السنوي المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" إلى اللجنة

المشتركة، التي وضعت لضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي، وعدم إحراز تقدم في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

لحسن الحظ، هناك أيضا بعض التطورات الإيجابية. ومن الإنجازات الهامة التي تحققت في وقت سابق من هذا العام الاختتام الناجح للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويسرنا أنه ورغم كل الصعاب فقد تمكنت الدول من الاتفاق على وثيقة ختامية بتوافق الآراء. والدور الذي اضطلع به نائب الرئيس، هنغاريا وغواتيمالا، في التوصل إلى توافق نهائي في الآراء في غياب الرئيس يتماشى تماما مع مناصرة بلدي للرأي القائل بأن تنفيذ برنامج العمل أمر حيوي لوقف الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها، وهي الأسلحة التي تزهق أرواحا بشرية أكثر من أي سلاح آخر.

كما أننا نشعر بالرضا لأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وبعد ثلاث سنوات من الصمت، قد تمكنت من استئناف عملها هذا العام تحت الرئاسة المقترحة لجنوب أفريقيا. وبالنسبة لنا، يمثل ذلك تطورا هاما وإيجابيا لأن بلدي يؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الهيئة يمكن أن تسهم إسهاما مجديا في عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويسرنا أن هنغاريا استطاعت هذا العام أن تشارك بفعالية في ذلك العمل من خلال رئاستها للفريق العامل المعني بمسائل الفضاء الخارجي. ونثق بأنه في العام المقبل، عندما ننهي عمل هذه الدورة، يمكننا أن نجد الأرضية المشتركة اللازمة لاعتماد التوصيات بتوافق الآراء.

وتولي هنغاريا أهمية خاصة للأمن السيبراني بوصفها الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالأمن السيبراني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 2017. ولذلك نحن نؤيد فكرة وضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني.

النهاية من التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك ما زلنا مقتنعين بأن معاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس الضروري للسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة منها، وعنصرا هاما في تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا للمادة الرابعة منها. ولذلك يتحتم علينا أن نبذل قصارى جهدنا لإنجاح الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تبدأ في العام المقبل، وللحفاظ على أهمية وسلامة معاهدة عدم الانتشار وتعزيزهما. ولكي نفل ذلك يجب أن نركز على القضايا التي توحدنا وليس على القضايا المثيرة للانقسام في جميع ركائز المعاهدة الثلاث التي لها نفس القدر من الأهمية والتي يعزز بعضها بعضا.

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تشاطر هنغاريا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي مواجهة الخطر المتزايد لاستخدام الأسلحة النووية يجب أن نضاعف جهودنا لتعزيز المعايير المناهضة للأسلحة النووية ورفض السياسات التي تهدد باستخدامها. ومع ذلك، لا يوجد مسار سريع في نزع السلاح النووي. ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا باتباع نهج تدريجي يتكون من لبنات بناء تدريجية وملموسة. ويجب أن نركز على نقاط الانطلاق هذه التي توجد فيها أرضية مشتركة وحيث يمكن التوصل إلى توافق في الآراء يشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن نقاط الانطلاق هذه التي لا غنى عنها هي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ووضع آليات فعالة للتحقق. كما أن الحد من المخاطر النووية الاستراتيجية، والشفافية، وبناء الثقة هي أيضا مجالات محتملة يمكن إحراز تقدم ملموس فيها.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، ترى هنغاريا أنه لا يمكن الحفاظ على مصداقيته إلا إذا عولجت مخاطر الانتشار النووي الناشئة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ونرى أن النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات تؤدي أيضا دورا أساسيا في هذا الصدد. وتشعر هنغاريا بالقلق إزاء عدم اليقين المحيط بمصير خطة العمل الشاملة

الأسلحة النووية، أحد المبادرين والوديعين لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقد عهد إلى بلدي العمل كوديع للمعاهدة نفسها وبروتوكولها على حد سواء. وترحب قيرغيزستان، بوصفها وديعا للبروتوكول، بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول المتعلق بضمانات الأمن السلبية الملحق بمعاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في عام 2014.

وفي هذا العام، سنقدم مشروع القرار التقليدي المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، الذي يقدم بانتظام كل سنتين مشفوعا بمعلومات تقنية بأخر المستجدات. وفي السابق، كان المشروع يعتمد بتوافق الآراء. وندعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار بتحديثاته التقنية. فسبيرهن دعمها القيم على أهمية نوايا وتطلعات دول آسيا الوسطى الصادقة إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وقيرغيزستان ملتزمة، بوصفها رئيسا ووديعا لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، بتوسيع وتطوير التعاون فيما بين المناطق. ويسرنا أن نشير إلى تزايد وتيرة التفاعل بين المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمفوضية الأفريقية للطاقة النووية، كذلك. وأود أن أشدد على أن الرئاسة القيرغيزية ستبدل قسارى جهدها لتوقيع مذكرتي التفاهم مع وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمفوضية الأفريقية للطاقة النووية.

ونعتبر أن تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وأساسه، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هما أهم هدف. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أحد أكثر الصكوك الدولية الأساسية والفعالة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونؤمن إيمانا راسخا بأهمية وضرورة الحيلولة دون حدوث سباقات تسلح في الفضاء الخارجي وتشجيع استخدامه في الأغراض السلمية فقط.

ونعيد تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. ونقر كذلك بالإسهامات الهامة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني

إن جائحة مرض فيروس كورونا، التي لا تزال موجودة، ينبغي أن تلفت انتباهنا إلى خطر إساءة استخدام البيولوجيا لأغراض عدائية وإلى أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي ركيزة أساسية لجهود المجتمع الدولي في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي فُتح باب التوقيع عليها قبل 50 عاما. إننا ندعو الدول الأطراف إلى الإسهام في إنجاح المؤتمر الاستعراضي التاسع لهذه الاتفاقية، الذي سيعقد في نهاية عام الذكرى السنوية هذا. وهنغاريا من جانبها ستقدم مشروع قرار الجمعية العامة السنوي بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا، كما كان الحال في كل عام حتى الآن، سيُتخذ بتوافق الآراء هذا العام أيضا.

السيد أوتيباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وستلقون من وفد بلدي الدعم الكامل في الأسابيع المقبلة.

لقد أحرز أعضاء المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في بناء الأساس لعالم أكثر أمنا من خلال سلسلة من الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكان من أهمها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أسهم كل اتفاق من هذه الاتفاقات، معا وبصورة منفردة، في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي بالحد من دوافع خوض سباقات التسلح وتوفير قدر أكبر من إمكانية التنبؤ في البيئة الاستراتيجية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى الإقرار بهذه النهج لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي لا تزال فعالة وتعزيزها، بما في ذلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، تواجه اللجنة الأولى عددا من المهام الهامة جدا، التي سيكفل حلها السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. إن الالتزام بسياسة نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أحد المبادئ الأساسية لسياسة بلدي الخارجية. وقد أصبحت قيرغيزستان، بوصفها مؤيدا نشطا لفكرة إيجاد عالم خال من

وفي الختام، نتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة في اللجنة الأولى لتعزيز الأمن العالمي، وتشجيع المزيد من التعاون والحفاظ على السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد.

أود أن أذكر الوفود بأنّ البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدكم.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاماً عليّ أن آخذ الكلمة لأرفض الادعاءات التي وجهها ممثل نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد بلدي.

وفي الواقع، ظل نشر الاتهامات الباطلة والملففة ضد بلدان المنطقة، ولا سيما جمهورية إيران الإسلامية، منذ زمن بعيد ممارسة معتادة لإسرائيل والغرض الحصري منه هو إخفاء الجرائم الأساسية بموجب القانون الدولي التي يرتكبها ذلك النظام، وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. ومع ذلك، من الواضح تماماً أنه لا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة والأزمات المصطنعة أن يغطي على الطبيعة الإجرامية أو السياسات التوسعية والداعية للحرب التي اتبعتها هذا النظام على مدى السنوات الـ 70 الماضية.

إن إسرائيل تواصل أعمالها العاشمة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي تجاهل تام لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من خلال الإجراءات غير القانونية وغير المشروعة في الأراضي المحتلة، وكذلك من خلال اغتيال العلماء والتخريب والهجمات السيبرانية والحركية ضد البلدان الأخرى. إنها تنتهك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من العرب الذين يعيشون تحت احتلالها. وحقيقة الأمر أن ذلك النظام كتب ولا يزال يكتب فصلاً مظلماً في تاريخ البشرية، بهجماتته التي لا هودة فيها على شعب فلسطين البريء وقمع كل من يسعى إلى الحرية. ففي العام الماضي فقط، ذبح النظام ما يقرب من 100 شاب

والأوساط الأكاديمية وأعضاء البرلمان ووسائط الإعلام. وكذلك نحيط علماً على نحو إيجابي بالتركيز المتزايد على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على مسألة تخفيف الآثار البيئية لتعدين اليورانيوم وما يرتبط به من أنشطة دورة الوقود النووي في إنتاج الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، قدمت قيرغيزستان، باسم دول آسيا الوسطى، ورقة العمل بشأن العواقب البيئية لتعدين اليورانيوم كوثيقة من وثائق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2020. كما أيد بلدي البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المذكور آنفاً.

إن المجتمع الدولي يولي اهتماماً خاصاً للأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل وضرورة زيادة الوعي بها، وخاصة بين الشباب. والتتقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أداة هامة لتحقيق ذلك الهدف ويمكن أن يوفر المعرفة ومهارات التفكير النقدي الضرورية لتحقيق تداوير ملموسة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتقترح قيرغيزستان - التزاماً منها بالسلام واللاعنف ونزع السلاح النووي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وبغية اتخاذ خطوات عملية نحو تنفيذ التوصيات الـ 34 الواردة في تقرير الأمين العام (A/57/124) - أن تعلن اللجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعين يوم 5 آذار/مارس يوماً دولياً للتوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أودعت قيرغيزستان مشروع القرار الرسمي بشأن إعلان اليوم الدولي (A/C.1/77/L.14) بالبوابة الإلكترونية للوفود c-deleGATE. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرة، التي سستهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين وستزيد من احتمال أن تعيش الأجيال المقبلة في عالم خال من الأسلحة النووية. وسيكون للمبادرة المقترحة أيضاً أهمية رمزية خاصة ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لاتخاذ القرار 55/22، وهو أشمل استعراض عام للموضوع. كما نود أن نشكر وفد المكسيك على قيادته وعمله القيم بشأن مشروع القرار المعنون "دراسة الأمم المتحدة بشأن التتقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة". ولها الدعم الكامل من وفد بلدي.

باعتبارها غير مؤسسة وغير مثبتة على الإطلاق. وأود أن أعلن أن الاتهامات التي وجهتها الدول الغربية ضد روسيا بشأن تهديد الأسلحة النووية ما هي إلا عنصر آخر في الحملة المسعورة ضد روسيا. فخارج عالم الدعاية الغربية الملتوية، الأمور مختلفة جدا. إن عقيدة الردع النووي الروسية واضحة بشكل استثنائي. فهي لا تسمح بتفسير موسع وهي دفاعية بحتة في تركيزها. وخطاب روسيا الرسمي بشأن هذه المسألة لا يتجاوز حدود تلك السياسة ويتمشى تماما مع التزامات بلدنا الدولية. لقد تدهورت الحالة الأمنية الدولية الآن إلى مستوى خطير. وبسبب خطأ الغرب، نشأت أزمة خطيرة جدا في الساحة الأوروبية بمشاركة الدول النووية. وعلى هذه الخلفية، اضطر المسؤولون الروس مرارا وتكرارا لأن يتصدوا لموضوع المخاطر النووية المتزايدة. ومن الواضح أن تلك البيانات صدرت مع وضع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي في الاعتبار. فتوسعهما العدائي، مع إنشاء رأس جسر مناهض لروسيا في أوكرانيا، عرض مصالح روسيا الأمنية الأساسية للخطر وأجبرنا على الرد بشكل حاسم. وحاول الغرب بدوره أن يوازن على حافة المواجهة العسكرية، وهو ما يعني نزاعا مسلحا مباشرا بين دول نووية.

ويبدو أن الولايات المتحدة وحلفاؤها واقفون من قدرتهم تحت أي ظرف من الظروف على السيطرة على التصعيد والضغط بالقوة على روسيا من دون أي ضرر لهم هم أنفسهم. وهذا أمر مضمحل بشكل خطير ويمكن أن يؤدي إلى انزلاق جنوني إلى الهاوية، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب كارثية. وذلك هو جوهر إشاراتنا وتحذيراتنا للغرب. هذه ليست لغة تهديدات، بل منطوق ردع تقليدي. ولكن إشاراتنا للغرب حُرِّقَتْ بشكل خثيث لأغراض الدعاية. ولغرض إثارة الهستيريا المعادية لروسيا، شوه الغرب قرار رئيس روسيا بنقل قوات الردع مؤقتا إلى نظام مهمة خاصة. ولكن، في الواقع، كان هذا يتعلق حصريا بتوسيع نطاق نوبات العمل في مراكز القيادة. وقد أتاح ذلك مزيدا من اليقظة على خلفية بيانات المواجهة والإجراءات التي اتخذتها الدول النووية الغربية. ولم تتخذ أي إجراءات لتعزيز مجموعة القوات أو قدرات الردع النووي، كما اعترف بذلك، بالمناسبة، أيضا موظفون عسكريون غربيون.

فلسطيني وسجن 200 طفل. وشيرين أبو عاقلة ونضال إغبارية هما آخر من اغتيل من الصحفيين على يد قوات النظام المسلحة.

والأسوأ من ذلك يواصل النظام الإسرائيلي، في ظل الظروف العصبية الراهنة، وإذ يركز المجتمع الدولي على التخفيف من حدة الآثار والعواقب الوخيمة لجائحة فيروس كورونا، استغلال هذه الفترة لتسريع أنشطته الاستيطانية غير القانونية ومخططات الضم من أجل زيادة ترسيخ احتلاله العسكري. وستستمر تلك الأعمال الوحشية إلى أن يحاسب المجتمع الدولي نظام الفصل العنصري ويحاكم جميع المجرمين المتورطين. إن حديث النظام عن حقوق الإنسان مغلس أخلاقيا، والقيام بذلك يكشف طبيعته المناقفة.

وفيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن النظام الإسرائيلي هو الجاني الوحيد في الشرق الأوسط، ولا يزال يتحدى جميع النظم الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يزال يعرقل بشكل خطير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما اقترحته إيران في عام 1974. ولا يمكن أن يكون هناك عذر للاعتراض أو اتخاذ أي مواقف عدائية بشأن إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط. وحقا، تشكل الأسلحة النووية الموجودة في أيدي ذلك النظام أخطر تهديد لأمن جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط ولنظام عدم الانتشار. غير أنه يحاول تصوير برنامج إيران النووي السلمي حصرا، الذي يخضع لأقوى عملية تحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أنه تحد للاستقرار الإقليمي. وهذه ليست سوى خطوة مضللة لصرف الانتباه عن الخطر الحقيقي الذي يشكله النظام الإسرائيلي على السلم والأمن الإقليميين، ولا سيما ترسانات أسلحته النووية، فضلا عن منشآته وأنشطته النووية السرية وغير الخاضعة للضمانات.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرفض الاتحاد الروسي التلميحات التي صدرت من عدد من الوفود ضد بلدنا

إن إسرائيل، التي يتحدث ممثلها عن الالتزام بالقانون الدولي واتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار، ويلقي علينا الدروس حول التعاون الدولي والإيفاء بالالتزامات الدولية، تستمر حتى يومنا هذا في تحدى إرادة المجتمع الدولي عبر الاستخفاف بالعشرات من قرارات الأمم المتحدة، من خلال رفضها تنفيذ هذه القرارات التي تطالب بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وذلك لعشرات السنين.

وإسرائيل تمارس إرهاب الدولة المنظم عبر ارتكابها اعتداءات عسكرية جوية على المرافق المدنية في الجمهورية العربية السورية من مطارات ومرافئ، متسببة في خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء وأضراراً جسيمة بالبنى التحتية، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة.

ولا غرابة في قيام ممثل إسرائيل بالحديث عن الالتزام بالقانون الدولي في ظل انتهاكات بلده لهذا القانون. إذا علمنا أن إسرائيل قامت بالأساس بفضل عصابات إرهابية من قبيل عصابات الهاغانا وشتيرن والإرغون، التي مارست سياسة الأرض المحروقة وهجرت الشعب الفلسطيني من أرضه عبر ارتكاب المجازر والفظائع. وإسرائيل اغتالت الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة للسلام.

وهناك مقولة تفيد بأن من يكذب يسرق ومن يسرق يكذب. والحقيقة هكذا هو حال إسرائيل... والحقيقة هكذا هو حال إسرائيل، فهي تكذب وتختلق القصص كي تسرق الأراضي والثروات والموارد. ولا يندرج ما سمعناه من ممثل هذا الاحتلال البشع إلا في إطار التلفيق والكذب، كون الكذب ركن أساسي من أركان هذا الاحتلال.

ويعتقد ممثلو الاحتلال أنهم يستطيعون خداع العالم بالكذب والتلفيق، لكنهم لن يستطيعوا تغطية الوجه القبيل لأبشع احتلال عرفته البشرية. إن ممثل دولة تملك هذا السجل من الفظائع والانتهاكات يجب أن يخجل عندما يتحدث عن الالتزام بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والالتزام باتفاقيات عدم الانتشار ونزع السلاح.

أؤكد لكم في الختام بأن سورية لن تسكت على الاعتداءات الإسرائيلية. وستحاسب إسرائيل على أعمالها غير المشروعة بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، لاحظنا علامات على زيادة نشاط القوات النووية للدول الغربية. وعلاوة على ذلك، فقد تميز الغرب بخطابه غير المسؤول. وقبل أسبوع تحديداً، هدد ممثلو الولايات المتحدة في وسائل الإعلام بشكل أساسي إمكانية توجيه ضربة موجهة إلى القيادة ضد عاصمة روسيا. ولم يصدر ذلك التهديد من قبل السياسيين بل من قبل الجيش. وإذا اعتقدت واشنطن أن هذا الخطاب مسؤول ومقبول، فإن الغالبية العظمى من البلدان في هذه القاعة لن توافق على ذلك.

ولتقليل المخاطر النووية إلى أدنى حد، يجب على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يحافظوا، من خلال أعمالهم، على التزامهم بافتراض عدم جواز نشوب حرب نووية، وهو ما أكده البيان المشترك المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير. ومع تفاقم الأزمة الأوكرانية، التي حدثت بسبب خطأ نظام كييف ورعائه الغربيين، اكتسب محتوى هذا البيان بعداً إضافياً. ووفقاً لمنطق الوثيقة، ثمة حاجة إلى منع حدوث أي مواجهة عسكرية بين الدول النووية، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى كارثة عالمية. وذلك ما ندعو إليه.

لكننا نسمع أيضاً دعوات تتعارض تماماً مع هذا. وعلى وجه الخصوص، سمعنا قبل اليوم بيانات غير مناسبة تماماً وغير مقبولة على الإطلاق من نظام كييف حول الحاجة إلى ضربات نووية وقائية من قبل أعضاء الناتو ضد روسيا. وسنتابع، على سبيل الاستعجال، رد الرعاة الغربيين لكييف ونحيط علماً به. فمن المهم أن نفهم ما إذا كانت كييف تتصرف بمعرفتهم وموافقتهم في هذه الحالة.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة طلبت الكلمة للرد على ما ورد في بيان ممثل إسرائيل من أكاذيب إزاء بلدي.

إن من المثير للسخرية أن نستمع إلى ممثل إسرائيل يتحدث عن قلق كيانه على السلم والأمن في الشرق الأوسط وعلى منظومة عدم الانتشار، بينما يعرف الجميع أن بلده ليس طرفاً في أي من الاتفاقيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وأنها تمتلك مئات الرؤوس النووية خارج أي رقابة دولية. وتملك مخزونات ضخمة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

الإلكتروني حيث هذه المقابلة متاحة للجمهور باللغة الأوكرانية والاستماع إلى ما قاله الرئيس زيلينسكي مباشرة من المصدر. فيمكننا أن نسمع بوضوح أنه لم يكن يتكلم عن جزاءات وقائية قبل 24 شباط/فبراير؛ تلك أسطورة اخترعتها الدائرة الصحفية للرئيس. كان يتكلم على وجه التحديد عن الحاجة إلى ضربات نووية وقائية من قبل دول الناتو على روسيا وليس عن أي شيء آخر. وأحث الجميع على إلقاء نظرة على تلك المقابلة باللغة الأوكرانية، وما أقوله سيكون واضحا للجميع. وفي ظل هذه الظروف، سنراقب عن كثب تصريحات الرئيس زيلينسكي ونأخذها في الاعتبار عندما نتخذ التدابير اللازمة لضمان الردع النووي وأمن الاتحاد الروسي، وفقا للعقيدة العسكرية وسياسة الردع النووي للاتحاد الروسي.

السيدة ماكيرنان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يؤسفني أن أخذ الكلمة، ولكن لا بد لي من الرد على الملاحظات التي أبداها الممثل الروسي.

لنكن واضحين هنا أن الرئيس بوتين بتهدياته النووية ضد أوروبا، التي تم التعبير عنها هنا في هذه القاعة أيضا، غير مسؤول ومتهور. فستكون عواقب الاستخدام النووي كارثية بالنسبة لروسيا والعالم، وستكون روسيا منبوذة على المسرح العالمي. وهذا ليس خطابا جديدا من روسيا أو من السيد بوتين وممثليه هنا في القاعة. فقد وجهوا تلك التهديدات من قبل على مدار النزاع، واتهامنا أو اتهام الآخرين بالخطاب النووي المتهور ببساطة أمر شائن. فذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة ومثال آخر على استخدام روسيا للمعلومات المضللة والأكاذيب في سياق غزوها لأوكرانيا. وكما أوضح الرئيس بايدن، فإن أي استخدام للأسلحة النووية على أي نطاق سيكون كارثيا على العالم وستترتب عليه عواقب وخيمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير.

وأرجو أن تسمحوا لي بمهلة لقول بضع كلمات. لقد أجرينا مناقشات جادة طوال الأسبوع وأعتقد أنه يحق لنا أخذ فترة راحة. لننمش عقولنا خلال عطلة نهاية الأسبوع.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تود أوكرانيا أن تمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي. فلأسف، يواصل الوفد الروسي نشر الأكاذيب في هذه القاعة، ولذلك أود أن أدلي بملاحظات موجزة جدا.

بادئ ذي بدء، هناك بلد واحد فقط مسؤول عن شن الحرب ضد أوكرانيا. فقد بدأت روسيا الحرب وحدها، كما سبق أن قلت عدة مرات، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي وعدد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية الهامة. غير أنني أود أن أركز على العناصر التي أثارها الوفد الروسي بشأن الضربات الموجهة ضده.

لقد أجرى رئيس أوكرانيا مقابلة تحدث فيها عن الفترة قبل 24 شباط/فبراير. ويصادف ذلك اليوم بداية الحرب. وبالطبع، في ذلك الوقت كان يعتقد أنه من المهم والضروري فرض تدابير وقائية لمنع روسيا من بدء الحرب. وتلك التدابير وقائية فقط ولا تتألف إلا من جزاءات. وقد تكلم عن الجزاءات ولا شيء غيرها. ويواصل الوفد الروسي نشر أكاذيبه، وقد أدلى المتحدث باسم رئيس أوكرانيا بالفعل ببيان أمام وسائل الإعلام قدم فيه توضيحا. فقد أساءت وسائل الإعلام تفسير كلمات رئيس أوكرانيا.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اضطررنا إلى أخذ الكلمة للمرة الثانية لممارسة حق الرد فيما يتعلق بالكليشيات الدعائية التي يحاول وفد أوكرانيا أن يطلقها من دون الرد على مضمون ما قلناه.

والأهم من ذلك أن أوكرانيا غير قادرة على تفسير الكلمات التي قالها رئيسها بالأمس. وبدلا من ذلك، يقوم الممثل الأوكراني بتعميم الدعاية والتلميحات التي حاولت الدائرة الصحفية للرئيس زيلينسكي تعميمها أمس. لكن لا علاقة لذلك بالواقع. إنها محاولة أخربللخروج من المأزق بالتغطية على التصريحات المباشرة للرئيس زيلينسكي، الذي استخدم مرارا وتكرارا خطاب حياة الأسلحة النووية أو استخدامها في خطابه ومقابلاته. وأدعو جميع الممثلين إلى الرجوع إلى الموقع

قيمة الآمال والأحلام ولكننا ندعو فقط إلى الإحباط والشك
بجعل ذلك هدفنا الوحيد والمباشر.

”فلنركز بدلا من ذلك على سلام عملي أكثر وأكثر قابلية
للتحقيق - لا يقوم على ثورة مفاجئة في الطبيعة البشرية بل
على أساس تطور تدريجي في المؤسسات البشرية، وعلى
سلسلة من الإجراءات الملموسة والاتفاقات الفعالة التي تخدم
مصلحة جميع المعنيين. [...] وليس من الضروري أن يكون
السلام غير قابل التطبيق، ولا ينبغي أن تكون الحرب حتمية.
ويمكننا، بتحديد هدفنا بشكل أكثر وضوحا وبجعله يبدو أكثر
قابلية للإدارة وأقل بعدا، مساعدة جميع الشعوب على رؤيته،
واستخلاص الأمل منه، والتحرك نحوه بشكل لا يقاوم“.

ندائي إلى الأعضاء في نهاية هذا الأسبوع هو التفكير في تلك
الأحلام والأفكار. فلنعد مغممين بالحيوية في أفكارنا حتى نتمكن من
الإسهام بقدر كبير في عالم يسوده السلام. أشكر أعضاء اللجنة وأرجو
للجميع عطلة نهاية أسبوع رائعة.
رُفِعَت الجلسة الساعة 13/10.

وأود أن أطرح على الأعضاء فكرة أننا جميعا سكان كوكب
صغير يدور حول أحد النجوم الصغرى. هل خطر بخلد أي شخص
هنا أن ذلك هو الحال؟ ذلك هو مدى صغرنا. علينا أن نحافظ على
هذا المنزل، دارنا، كوكبنا الوحيد. ويجب أن يكون في سلام. وفي ذلك
السياق، وجدت اقتباسا مناسباً جدا قاله الرئيس كينيدي، واعتقد أنني
سأترك للأعضاء التفكير فيه في عطلة نهاية هذا الأسبوع. فقد قال:

”لندرس موقفنا تجاه السلام نفسه. يعتقد الكثير منا أنه
مستحيل. ويعتقد الكثيرون أنه غير واقعي. غير أن ذلك اعتقاد
انهزامي خطير. وهو يؤدي إلى استنتاج مفاده أن الحرب أمر
لا مفر منه - وأن البشرية محكوم عليها بالفناء - وأنه تسيطر
علينا قوى لا يمكننا السيطرة عليها.

”يتعين علينا ألا نقبل ذلك الرأي. فمشاركنا من صنع
الإنسان - وبالتالي، يمكن للإنسان حلها. يمكن للإنسان أن
يكون كبيرا بقدر ما يريد. ولا توجد مشكلة مصير بشري تتجاوز
البشر. وغالبا ما حل عقل الإنسان وروحه ما يبدو غير قابل
للحل - ونعتقد أنه يمكنهما فعل ذلك مرة أخرى.

”أنا لا أشير إلى المفهوم المطلق اللانهائي للسلام وحسن
النية الذي يحلم به بعض الموهومين والمتعصبين. وأنا لا أنكر